بازدید شد
۱۳۸۴
خطی - فهرست شده
۱۰۲۴۵

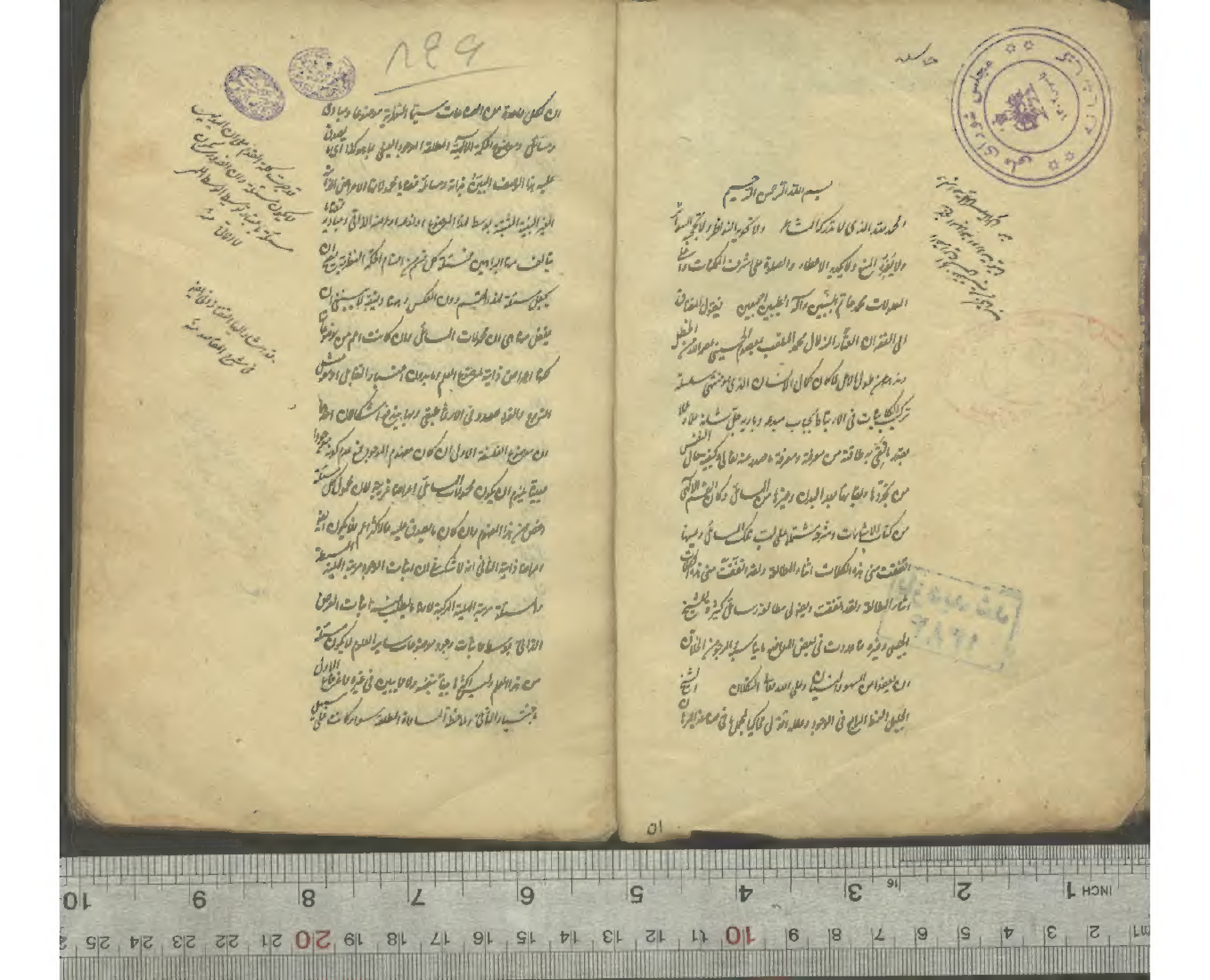

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا تدركه الابصار [illegible] ولا تحويه الافكار ولا تحجبه الستور

ولا [illegible] [illegible] والصلوة على اشرف الكلمات [illegible]

المعلولات محمد خاتم النبيين وآله الطيبين الطاهرين فيقول الفقير

الى الله ابن [illegible] محمد الملقب بمعصوم الحسيني [illegible] المطلب

[illegible] لما كان كمال الانسان الذي هو منتهى [illegible]

[illegible] في الآثار [illegible] [illegible] [illegible] على [illegible]

[illegible] [illegible] من [illegible] ومعرفته [illegible] النفس

من تجردها [illegible] [illegible] [illegible] المسائل وكان [illegible] الالهي

من كتاب الاشارات [illegible] مشتملا على [illegible] المسائل [illegible]

[illegible] في هذه الكلمات [illegible] [illegible] [illegible] هذه الاشارات

[illegible] [illegible] [illegible] رسائل كثيرة [illegible] الشيخ

الجليل [illegible] ما [illegible] في بعض [illegible] [illegible] [illegible]

ان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الشيخ

الجليل [illegible] في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

ان لكل [illegible] من [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] الآلية [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان

[illegible] [illegible] ان [illegible] المسائل [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

ان [illegible] [illegible] [illegible] ان [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] ان [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

من هذا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاول

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

التقابل اولا بين محمولات المسائل وموضوع العلم وعدم الافتراق في
ان موضوعات سائر العلوم محمولات لموضوع هذا العلم فان الموجود
العيني باعتبار كذلك ينقسم الى واجب وممكن والموجود الممكن الى جوهر
وعرض والموجود الجوهر الى مادي وغيره بالقياس الى المقسم وكذلك العرض
ولهذا اشار الى مجمل ما ذكرنا في الالهيات من كتاب الشفاء حيث قال
هذا العلم يبحث عن احوال الموجود والامور التي هي كالاقسام حتى يبلغ
الى التخصيص يحدث منه موضوع الطبيعي فيسلمه اليه والتخصيص يحدث منه موضوع
الرياضي فيسلمه اليه وقال في آخر الفصل الاخير من المقالة الاولى منها
الجواب عن اشكال من قال ان هذه التي كانت موضوعات في علوم
اخر سائر عوارض في هذا العلم لانها احوال تعرض للموجود واقسام لم
يكونوا لامر من جملة ما يبرهن عليه هنا الى تمام ما بسط فيه الكلام
فتامل في الفرق بين موضوع العلم والمسئلة والنسبة بينهما وكذا بين
كل من المحمولين والموضوعين وان اي المحمولين عرض ذاتي لاي الموضوعين
في المسئلة فانه يفيدك لما بسطنا وظيفة صاحب صناعة البرهان
اذا عرفت هذا فنقول لما كان موضوع هذا القسم من الحكمة الالهية
جميع العلوم وكان اشرف افراد المجردات لمنزها من المواد والاستعداد
بالذات جعلنا في هذا الكتاب البحث عنها والبحث عن الالهيات الاخص

السلام

بعون مثل الزمان والمكان والاستعدادي وسبق المواد
به وتناهي امثال القوى الجسمانية وغيرها لارتباطها بين احوال
المجردات كما ستعلم وصدرنا هذا القسم بتنبيه والاستدلال على وجود
موجود عيني غير محسوس لما يدل على ان الاهم في هذا القسم البحث عن عالم
ما وراء الطبيعة بما ذكرنا في آخر القسم السابق وليس غرضه اثبات موضوع
هذا العلم بنوعه بل كما بين في صناعة البرهان والاثبات ان الموجود
غير محسوس ليران اثبات مجرد الوجود سيما اثبات الوجود الحق ان
على وجوده تعالى والادعى القائلين في نحو وجوده تعالى سيجي ... فصل
قال المحقق قدس سره بل لما كان ما عداها الى آخره ان عنيت المراد
من الوجود في صدر المنطق الوجود الانتزاعي البديهي التصوري المفهوم العام
العام فكونه جزءا من مفهوم الوجود المعلول وغير المعلول هو بعين دعوته
او المعبر عنه بهذا اللفظ اي الحقيقة الواجبة وما يقابلها الآن فيمكن
مشتركا لفظيا فينبغي تشكيك اذ هو والمتواطئ من اقسام
معنى المعنى فلعل المراد الاول والتشكيك بالقياس الى موجودات
الحقائق متقابل مختلفة كما في سائر المشككات التي يصدق على
الحقائق المختلفة بالتقدم والاولوية والاشدية وما يقابلها وكما
تحقيق يليق به ويمكن ان يطرح مؤنة التشكيك من البين بان المراد

[illegible] الفاضل المحقق
[illegible]
[illegible]

بالوجود هو المأخوذ لا بشرط شيء وان الضمير راجع اليه كما هو الظاهر
وثبوت العقل لهذا المأخوذ بهذا الوجه لا ينافي كون فرد منه غير
معلول ولكنه لا ينافي التنافي في ضمن فرد آخر بالمعلولية اذ المطلق متحقق
بالمتقابلات باعتبار انقسام الافراد هذا وقد قيل المراد بالوجود
المطلق والضمير راجع الى الخاص على طريقة الاستخدام وقيل المراد الوجود
الخاص والضمير راجع اليه ومعناه ان المراد بهذا الوجود الخاص ان
كان الوجود الواجب فارجاع الضمير اليه غلط وان كان هو الوجود
الممكن فلا يلائم الالهيات سيما اثبات الواجب تعالى الا ان يجعل وجوده
ان يكون المراد من قولنا الواجب موجود ان العالم المحسوس ليس موجودا
الى غير ذلك ثم اقول وعلى جميع التقادير يجب ان يكون المراد بالوجود
الموجود المفهوم المصدري الانتزاعي فان البحث عنه اولا وبالذات
لا يلائم كتب الحكماء سيما الالهيات فان موضوع الحكمة الموجودات
العينية وموضوع المسئلة لا يباين موضوع العلم والا لتميزت الالهيات
بما يرجع العينيات بهذا الاطلاق شيخ [illegible] وانا [illegible]
من كتاب الشفاء في وجه آخر يظهر من تتبع ما يذكره وذكرنا قول الشيخ
انه قد يغلب على الاوهام ان الوجود هو المحسوس حيث جعل الموجود
قد يغلب على اوهام الناس اشارة الى ان القضية الكاذبة

ان الوجود هو المحسوس من الوهميات وهي على ما في الشفاء
البرهان القضايا التي يحكم بها القوة الوهمية حكما والمراد بالناس
المشبهة والمجسمة فانهم لما الفت انفسهم بالمحسوسات وانكشفت
عليها الاشياء والعظام [illegible] الكلام [illegible] ان الا ان
كان ليس ما نقف لنفسه وجودا لا كما قال بعض الساكنين [illegible]
العالم ومن في مرتبتهم لا يريدون بغيرها حسا ووجودا المفارقات انفسهم
معاونة للقوة الوهمية والخيالية مقصورة لها بحيث لا تعقد على الحكم
على شيء لا تدركه القوتان ثم ان في قوله الوجود هو المحسوس
اشارة الى الحمل اوهو الاتحاد بين الوجود الخارجي والمحسوس
المعتبر للعقل والاتحاد ليس بالقطع ولا يعقل الوجود المحسوس او كل موجود
محسوس لتلازمهم في الاول انه في قوة الجزئية وفي الثاني
ان المحسوس اعم على ما هو شأن القضايا المتعارفة في المحصورات
اما القسم وهو ادعاء الاتحاد بين الوجود والمحسوس
وارد عليهم في ذلك الادعاء وقوله ان ما يبادل الحس حقيقة
موضعها بين نقيض محمول الاول فان المحسوس ما يناله الحس
محمولا كالازم النقيض موضوع الاولى فالقضية كعكس النقيض الا ان
العكس الصحيح على رأي الشيخ ليس ما ليس بمحسوس ليس بموجود [illegible]

اي ذكره للابانة مرادهم ليس الرد عليه وقوله وان ما لا يختص بمكان
اشارة الى زيادة ابانة مرادهم من المحسوس وان المراد بالمكان
معناه العامي اي الجسم الذي يستقر عليه جسم آخر لا السطح والبعد
ما هو اعم منهما وما يقبل الاشارة الحسية لا الذي هو من
احدى المقولات التي هي نسبة بعض اجزاء الجسم الى بعض او
الى امر آخر خارج عنه وان وجوده بتخصيص الجسم به مما يخفى على الحكماء
مطلقا وقوله كاحوال الجسم اراد بها الكيفيات المحسوسة فانها من
احوال الجسم من الكميات والكيفيات الغير المحسوسة وسائر المقولات
النسبية فانها من الوجود مستلزم [illegible] قولهم في معنى الموجود انه
مختص بمكان او وضع اي اشارة اما بالذات او بتبعية ما هو
والعلة منحصرة في الجسم والكيفيات المحسوسة فكل موجود [illegible] مستلزم اما جسم
محسوس او كيفية محسوسة [illegible] فرض وجود [illegible] اما [illegible]
المجردة لا التقدير لان تقدير المحال ليس بمحال الا ان [illegible]
تقدير المحال على رأيهم [illegible]
بيان ذلك اشارة الى ذكر المنع الدال على بطلان قولهم وتقريره
على طريق بيان صاحب الكتاب ان يقال لما كانت [illegible]
بين الشيئين مستلزمة لصدق ايجاب كلي من الجانبين كان قولهم الموجود

هو المحسوس منزلة قولنا كل موجود محسوس وكل محسوس موجود
وهذا خطأ اما الاول اشارة الى وجه خطأ الحكم [illegible] على صدق
نقيض هذا الايجاب الكلي وعبارة على مقدمات اولها ان
المحسوسات موجودة وهي ضرورية وثانيها ان صدق الطبائع [illegible]
حيث هي [illegible] على ما هو على سبيل الاشتراك اللفظي
بل على سبيل الاشتراك المعنوي او ذلك اما ضرورية او اتفاقية
[illegible] اشارة [illegible] الانسان الا
المؤلف من الحيوان والناطق [illegible] على جميع [illegible]
المحسوسة [illegible] ان هذا المعنى المحمول الصادق على الجزء [illegible] موجود
في العين [illegible] المشكل [illegible] ان هذا الموجود
المحسوس وذلك بين عند اثبات الوجود ومحصل الكلام ان الطبائع
المجردة موجودة وهي ليست بمحسوسة فبعض الموجود ليس بمحسوس وهو
نقيض ذلك الايجاب الكلي ورد المجيب [illegible] التفتيش
[illegible] الى اثبات نقيضه وكل [illegible] ان كل
ما هو محسوس [illegible] وان كان هذا الحكم [illegible]
في المحسوس [illegible] ليس [illegible] المحسوس [illegible]
[illegible] وان كان هذا الحكم [illegible]

[illegible]

بمعنى واحد موجود وصورة هذا المعنى المحمول مستندة بحكم الغريزة
ولكنه وجوده الذهني بعيد اقامة البرهان عليه واما وجوده العيني الخارجي
لوجود الاشخاص متكثرة بعينية فيه على كيف وهو بعينه الشخص البرهان
فان المحمول في القضايا الخارجية عين الموضوع بحسب العين والموضوع
الاشخاص المحسوسة فلا حيث موجود غير محسوس في العين [illegible]
الذي لا يقع الا بناء على المثبتة ولا نقول نعم اذا لم يعارض البرهان
لكنه ليس لا محالة هذا الاختصاص في المحسوس الالهية ولذلك
في المحسوسات المجردة انما هما في افرادها او بعوارض جزئية خارجة
عن الماهية كالاستقامة والحركة والزمان وغيرها ولذا قال الحكماء [illegible]
في الخيال على النحو المخصوص بل معقول صرف اي مجرد صرف
لانه موجود في العقل والاول حقيقة الحكم موجودة في الخارج
على المحسوسات او انما هو المحسوسات الحقيقية وما في حكمها قطعة
فلا مسهم ان الموجود هو المحسوس وما في حكمه واما كان المخيلات في حكم
المحسوسات لاختصاصها بالعوارض المذكورة كالمحسوسات [illegible]
من حيث هي محسوسات او مخيلة او من [illegible] وهو اه لا يبقى هذا
الكلام [illegible] وهو ان يحمل المحسوس على المحسوس بالذات [illegible]
العقيدة [illegible] بالذات [illegible] ثم [illegible] وهو [illegible]

المحسوس المطلق ليستقيم ويندرج فيه الحيواني والحيوانية
الحيواني فان كان من الكليات المحسوسة لكنه لا يوجد الا
بوجود غيرها على ما سبق الاشارة اليه لا من حيث هي ماهية
من حيث انها عامة موجودة في العقل فقط لانه من حيث هي عامة
يكون عين الافراد الذي هو جزء من زيد في الخارج مشترك
او الجزئية العقلية غير بالغة والخارجية باطلة والمتنازع [illegible] جزئية
بناء على الحمل فلا يصح ان يقع وهو ان [illegible] المحمول على الاشخاص [illegible]
فان معنى الحمل الحكم بالاتحاد والتغاير في الوجود فاذا حمل الانسان
على زيد او على هذا الانسان كان معناه انه موجود ان محسوس
[illegible] الاستدلال على ان هناك موجود غير محسوس [illegible]
في [illegible] ولا يكون هذه الاشخاص انما هي متنوعة فان [illegible]
قد يكون محمولة على الموجودات [illegible] معقولا
على الاشخاص لا يكون كذلك غير مسلم فان زيدا يحمل على هذا الاشياء
[illegible] هذا الانسان زيد وان كان [illegible]
[illegible] منفصلين [illegible]
[illegible] بحيث لا يختلف [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] فان [illegible] الشي [illegible] لا يستلزم [illegible]

المتعين

ثم يستلزم استحالة ايضا [illegible] في ذلك تحقيقا ل
بعض الاجسام بالجعب بينه فان [illegible] الا مستقر الا انه
والا فلا يكون هذه الاشخاص [illegible] حصول باثر لو كان
موجودا في العين لكان او بين الاشخاص او غيرها فان كان
مباينا للمحسوس [illegible] انه تحكم بالجزئية وان كان غيرها فلا يكون
كليا لاستحالة وجوده في الخارج فهو في [illegible] بيان التغاير ان
في الوجود الكلي احد [illegible] على الاشخاص بالضرورة من حيث
هو حيوان او انسان في هذه العبارة [illegible] وتحقق
او واحد فقد سلب [illegible] الى ان يقيد الوحدة لبيان
الاطلاق وان المراد بكونه واحد المقيد [illegible] فلا يشترط شيء
فان الاول يوجد [illegible] اقول وجود طبيعة الانسان في ظرف الوجود
[illegible] في العين بعين القوة المحسوس ثم بحيث موجود مجرد
وقد كرر الكلام فيه واعترض [illegible] بانه يلزم من هذا الكون جميع انواع
الاجسام من الحيوان والنبات والجماد وانواع الاعراض
مجردة من المكان والجهة غير محسوس وهذا الكلام عجيب [illegible]
[illegible] ان يكون الطبائع المجردة للنبات والحيوان والجماد والاعراض
جميعا [illegible] مدركة للكليات [illegible] ان كل مجرد عاقل

بيان كلام الشيخ

كلام الشيخ في هذا الفصل لا يلايم الا مذهب القائل بالمثل
المعلقة بحسب [illegible] في حق القائل [illegible] يسقط
هذا الاستدلال ايضا وبالجملة فهذا التنبيه لا يكاد من شوب [illegible]
ثم تنبيه [illegible] ما ذكره من الوهم شبه منه ومعارضة
للقدرة القاهرة [illegible] ان المحمول غير محسوس [illegible] ان
المشبهة [illegible] اذ ما هو في المحسوسات [illegible] الانسان
هو هذا الهيكل المخصوص المحسوس المؤلف من الاعضاء المخصوصة
بالوضع والكم والكيف وساير الاعراض فلا يكون مجردا فلم يثبت
وجود مجرد والجواب [illegible] ان ينتقل الكلام الى الاعضاء مثلا
فنقول كل من هذه المحسوسات من الاعضاء يقع عليه اسم واحد
لا بالاشتراك [illegible] ونسوق الدليل فان [illegible]
ان اليد مثلا اما هو [illegible] من العظم واللحم [illegible] وغيرها فلا يكون
مجردا فنسوق الكلام في اجزاء الاعضاء [illegible] في امر لا يكون
متناهية كما قال في الانسان نفسه لا كان [illegible] الشبهة
باطلا [illegible] من العقل [illegible] الحال في معقولية
الانسان وطريق الدفع على التحقيق ان [illegible] اعتقاد [illegible]
انه محسوس [illegible] المحسوس على وجه يصدق على جميع

لم يشتغل باصلاح القول او يحسن ان يرجع الى اصلاح القول
بيانا لما اسلفناه وتحقيق ان يرجع اصلاح القول الحق بيانا ان الانسان
يطلق على ثلثة معان بحسب تفاوت الافهام والاذهان فمن وقف
ذهنه على المحسوسات توهم ان الانسان هو هذا الهيكل المحسوس
ومن رجع الى غير المحسوس وجوده ولم يثبت عنده ان المدرك للكليات
لابد ان يكون مجردا توهم ان الانسان هو هذا الهيكل مع النفس فلها
المشهور في حده هو الحيوان الناطق ولاشك ان الناطق
وصف للحيوان ومعناه المشهور المدرك ومن رجح عنده ان
الجسم والجسمانيات لا يكون مادة البتة راى ان الانسان
هو الجوهر المجرد المدرك للكليات المدبر للبدن وكتب الشيخ لم يتعرض
لشيء مما ذكرنا هنا لاحتياجه الى مقدمات وبراهين كثيرة
غير لائقة بهذا المختصر بل كل من يسمح بيانه فيه يدعى
في الوهم والحس وذكر الوهم يشعر بتعميم الحس في صدر البحث و
اعلم ان الحس والوهم قد يراد بهما معناهما المصدري اي الاحساس
والتوهم وقد يراد بهما القوة الحاسة والقوة الواهمة وهو المراد
هنا ومحصل ما ذكر الشيخ انه لو كان كل موجود داخلا في الحس
والوهم اي مدركا للقوة الحاسة والواهمة لكانت [illegible] ان

العقد ان الموجود ان كان محسوسا [illegible]
كذب الثاني يعرف كذب المقدم ولكن العقل المراد
بالعقل هنا الثاني المعنى المشهور عند الجمهور وهو على ما ذكره المعلم
الثاني في رسالته المسماة بمعاني العقل جودة الروية في ان
ما ينبغي ان يؤثر من خير ويجتنب من شر وقال الشيخ الرئيس
في رسالته المسماة بحدود الاشياء قد يقال عقل لقوة بها يجود التمييز
بين الامور القبيحة والحسنة ويقال عقل لمعان مجتمعة في الذهن
تكون مقدمات يستنبط بها المصالح والاغراض ويقال عقل لهيئة محمودة
للانسان في حركاته وسكناته وكلامه واختياره فهذه المعاني
الثلثة هي التي يطلق عليها الجمهور اسم العقل انتهى واما العقل المستعمل
عند الحكماء والمتكلمين فليس مما يناسب في هذا المقام اذ وجوده
ليس بمتبين المشهور ومن اراد تفصيل القول في معاني
العقل المعتبرة عند الحكماء والمتكلمين فليطالع كتب الشيخ الرئيس
والمعلم الثاني الذي هو الحكيم الحق واراد بالحكيم الحاكم بالعقل
الاوليات والنظريات [illegible] ووصفه بالحق يعني صادق الحكم
في الاوليات والنظريات المنتهية اليها فلو كان ذلك الحاكم

موهوما اسبق فرق بين التصديقات الحقة والوهمية وما يناسب
المقام انه سال تلميذ الشيخ الرئيس الحكيم بهمنيار اياه وقال لم لا يمتنع
ان تحصيل القوة العقلية في الوهمية فاشعر بها والحق ما في المباحثات
قال الشيخ في الجواب سبحان الله هذه القوة العقلية ببال
الوهم الا انه حين حيث هو مسيح وكيف هذا الجواب يحتاج الى
مزيد تامل وتدبر   والوهم والموهوم او بل بين المحسوس
والمخيل والموهوم فانه اذا اختلق والتميز مرض الجنون كما هو المشهور
عند الحكماء   واما طبايعها فليست اه   قال الشارح
المحقق الكيفيات المذكورة على ان المراد بطبايعها لئلا يرد ان
اشخاصها موهومة واعترض بعض الشارحين بان التنبيه على
وجود الطبايع قد ذكره فيكون هذا التنبيه مستدركا اقول قد
سبق منا ان المشبهة لا يريدون بغير الاجسام والكيفيات
المحسوسة وجودا فالتنبيه الاول كان للاشارة الى وجود جوهر غير
جسماني وهذا التنبيه للاشارة الى وجود كيفية غير الكيفيات المحسوسة
وهي طبايع المذكورات وما قررنا ظهر ان المراد بالحس والوهم الضيق
طبايع الحواس والوهم يبقى هنا اشكال صعب وهو ان طبايع تلك

في سؤال التلميذ عن الرئيس

قال الشيخ في المباحثات سبحان الله

تنبيه اشكال

الكيفيات ليست بموجودة بالضرورة فهي اعراض فان لم تكن قائمة
بالموضوع فهي ليست اعراضا وان قامت بالموضوع فهي اشخاص
ضرورة ان كل عرض قائم بالموضوع متشخص وجزئي ولا واحد من تلك
الكيفيات المذكورة في الكتب ولا فائدة في ايراد امثالها
فلنضرب لكل حق اه   هذا التضعيب لا بد من الاتفاق او تقول
حق ان حمل على معنى صاحب الحقيقة كما هو الظاهر يرد عليه
حتى يكون المعنى لكل صاحب الحقيقة واحد فلا يخفى فساده فان صاحب
الحقيقة الافراد وهي متعددة اليها وكثيرة لان الطبيعة المأخوذة لا بشرط
شيء فانما الحقيقة لاصحابها يلزم فحينئذ هذا الفصل بالنسبة
لا اليه فان ما تقدم انما كان لوجود الطبايع وان حمل على معنى الطبيعة
المجردة او على معنى ذي الحقيقة وجعل جهة وحدة موهم الاشارة اليه
الحقيقة على طريق التفت والتعلق كما هو ظاهر الا ورد عليه ان
التضعيف يضعف وجود الاشخاص ويوجبها والطبايع لكن شبهة لا شك
من حيث هي كما ليست بالخير تضعيف ولا بايجاب مؤثر سيما
على راي الشيخ والتحقيق بعيد حاصل الكلام انه اذا كانت الطبايع
موجودة غير محسوسة فكيف لا يكون معنى وجود الافراد لكن
ولا يخفى عدم استقامة فتدبر   وعلم ان مقصوده اه

حل مقصود الشيخ على ما ذكره وجه لو اصلاً فان اثبات ان مبدأ
الوجود موجود اعني اثبات الواجب تعالى مذكور بعده وذكره في النمط
الخامس بعنوانه لان يشتغل كما اعترف به الشارح المحقق هناك
فاثبات انه غير محسوس يشتغل باثبات الوجود بل هذا الاثبات
بعد الاثبات الاول كما فعله الشيخ ويستطلع عليه فالوجه في
ايراد هذه المسألة في صدد هذا القسم ما ذكرنا الحكم بأن
البيان اقناعي حكم بان البيان اقناعي صحيح اذا الغلط
في سبب الاقناعية فانه ظن ان القياس فيه ليس كذلك
لان التمثيل على ما قاله الشيخ الرئيس في منطق الشفاء وغيره مركب
من اربعة حدود اكبر كلي واوسط كلي وهذا الاكبر محمول على الاصغر
وعلى شبهه وهما جزئيات فانه يوجب حكما على جزئي بوجوده في جزئي
آخر او جزئيات اخر والمرجح فيما نحن فيه كلي فليس اياه وانما ان
البيان اقناعي لان المقدمة النتيجة او المشتملة على اللغز الحق
واما ولي لا يكمل القياس برهانيا فان منها احكاما غير محصورة في
كل حقيقة ليس ولا واحد منها كلي حكماً كلياً على كل حقيقة
بما صرح في ان المراد بالحقيقة وقد صرح سابقا بان المراد
ذات الحقيقة باعتبار ماهية الحقيقة لا يبين ان الوجود ام المحسوس

وكان

وكان قد سبق ان الشيء بالوجود وعليه اشار في هذا الفصل
الى احوال الموجود من حيث هو معلول لعلل ليتأتى بذلك
الى اثبات الواجب تعالى الذي هو المقصد الاعلى في جميع العلوم
ان موضوع الحكمة الالهية لما كان هو الموجود في العين مطلقا و
محمولات مسائلها الا من الاعراض الذاتية للموجود المطلق عطف الحقيقة
على الماهية اشارة الى انه يجب ان يحمل الماهية الى حقيقة لا مطلقة
ولا المقيدة ولا الاعتبارية اذا عرفت هذا فنقول الحقايق العينية
اما مركبة واما بسيطة والمركبة معلولة الحقيقة والوجود جميعا فان فقدان
الحقيقة المركبة الى اجزائها لا يستلزم افتقارها في علتك المفيدة الى علل
يرد انه ينافي التحقيق الذي اختاره الشيخ واما معنى المركبة معلولة
الحقيقة والوجود جميعا ضرورة افتقارها في نفسها الى الجزئين وفي
وجودها الى العلل واما البسيطة فمعلولة في وجودها فقط فكل معلول
الحقيقة معلول الوجود اذ كل مركب فهو معلول في وجوده ولا ينعكس
اذ من المعلول وجوده ما هو بسيط غير معلول الحقيقة ويكون
جزءه لا يمكن ان يتوقع فيه اشعار بان العلتين المذكورتين
جزآن من هذه الثلث وشبهه على ان اجزاء الحد لا يجب ان يكون
اجناسا وفصولا بل الاجناس والفصول اجزاء من الحدود العقلية ليست

واما الحدود التي تذكر للانواع البسيطة كما في المثلث سطح احاطت به ثلثة
خطوط او في البيت هو المؤلف من السقف والجدار فانه ذكر فيها
الاجناس مع الفصول الحقيقية واطلاق الحد بالحدود على الاتمام شايع
كما هو المنقول عن الشيخ في الحكمة المشرقية ولذلك هي لعدم الاقامة
ايضا لما كان المفتقر الى الفاعل اعم من المفتقر الى الغاية فان الفاعل
الصادر عن الطبيعة فاقدة للغاية على المشهور او بشرط حال شعوري
الفاعل ومقصده ايضا في الترديد وما جعل الغاية من الفاعل
من العلل الموجبة فيه نظر لان ان اراد بالموجبة المستقلة
بالايجاب فالعلة المستقلة بالايجاب ليست الا التامة سواء كانت
مركبة او بسيطة كما في الصادر الاول تعالى وان اراد ما دخل في
الايجاب بان يتوقف عليه الايجاب دخل فيها الفاعل والقابل
جميع الشروط وارتفاع الموانع ويمكن ان يقال المراد المعنى الثاني
والمراد بالقابل المادة فيصح ان العلل بالقياس اليها انفسها
وان كانت بالقياس الى انفسها الا جزئها من العلل تقيد الوجوب
ولذلك سمعهم يقولون ان نسبة القابل الى المقبول الامكان
الجنس والفصل اي الجنس الطبيعي والفصل الطبيعي وان كان منه جنس
للنوع الطبيعي كالحيوان والناطق للانسان فيه الاجمال في

في علل النوع لضرورة الحمل بينها وتباين العلة والمعلول فاني الشيخ
ويمكن ان يقال اجزاء الجنس والفصل لا يحتاج الى ما ذكر لخروجها عن
موضوع العلم فانها انما يكون من مقدمين في العقل والبحث عن الامور
الخارجية فانما يكون بنا الشيء بالطبيعي او التقسيم الظاهر [illegible]
الا من حيث التقسيم وعدم سوكن الى صناعة الميزان
فانه لم يذكر ذلك لانه سطح احاط به ثلثة خطوط وانما التثليث اي هيئة
تحصل من احاطة ثلثة خطوط بالسطح فهو من مقولة الكيف
لا هما ليس بمقولين عليه المعتبر في الجنس والفصل حمل كل منهما على
النوع وعلى الآخر وانما حمل الاجزاء فقط على المؤلف كما في
المثلث سطح فيتحقق ذلك لا يكون جنسا وفصلا للمتأخرين في
حمل الاجزاء الخارجية كلام ذكرناه في حواشي الاطباب والمذكور
الموضوع اه اي لم يذكره صريحا والا فهو مندرج في علل الماهية كما لا يخفى
فانها اما عقلية او صورية فالعنصرية على ما في الشفاء قد تم الموضوع
فيه البادي من جهة بخسه او من جهة ابدا لانك ان اخذت
العنصر الذي هو قابل [illegible] من الشيء غير العنصر الذي هو جزء
كانت [illegible] وان اخذت كليهما شيئا واحدا لا شبهة الكائن [illegible] معنى
القوة والاستعداد كانت اربعة الى ان العادة لا يقيده [illegible]

هذا الاشارة انما استفيدت من قوله التي هي علة ماهية العلة العقلية
تنبيه لما تبين في الاشارة السابقة ان المعلول قسمان المعلول
في حقيقته والمعلول في وجوده واستبان ان الاحتياج في حقيقته اخص
من المعلول في وجوده اشار الى الفرق بين الحقيقة والوجود المعلولين
ليتم الكلام ويتجه الى المرام   على ان تفتقر الشيء اليه اه
الفرق بين علل الحقيقة والوجود كان غرضا اصليا في الاشارة
السابقة لا في هذا التنبيه فان الغرض منه ان الوجود في
زائد على حقائقها كما عرفت به المحقق فالاولى في تعقيب الاشارة
بالتنبيه ما اوما اليه   في الخارج والعقل او في اسقاط العقل
فان العلل التي يفتقر اليها الشيء في العقل الجنس والفصل وهذه
اخرجها وافي الكلام في الحقائق العينية   واعلم ان العلاقات
لما كان مبحث العلة والمعلول وتفصيل الكلام فيها من مهمات
المطالب الحكمية اوردت نبذا من المباحث المتعلقة بها بزيادة
لاستيعابها فنقول كل موجود في الخارج اما غير محتاج الى الغير او محتاج
اليه والثاني يسمى معلولا وكل معلول في الخارج فله ماهية معقولة
عليه ان كل معلول ممكن وكل ممكن فله ماهية معقولة فان الامكان
اما سلب الضرورة من الوجود والعدم للماهية او مستلزم له فلذلك الممكن

للمعلول الشخصي ماهية عقلية لكان بحث الوجود فلم يتقرر سلب
الضرورة فان ثبوت كل شيء لنفسه ضروري سيما في الحقيقيات
تابعه فان مناط الاحتياج الى العلة يجب ان يتقدم
المعلول في مرتبة ذات العلة والا لم يتحقق العلة علة ولا المعلول معلولا
فلو لم يكن للمعلول العيني ماهية عقلية لكان بحث الوجود الذي
هو حقيقته على هذا الفرض فيرتا بنته له في مرتبة ذات علته فان
المناط في الاحتياج هو الوجود فيكون ذاته ليس ذاته في
المرتبة وهو فاسد فان كل حقيقة اما هي تلك الحقيقة ولذلك تسلم
يقولون الماهية من حيث هي ليست الا هي وايضا تكون مباينة
من الاتصاف بالعدم الذي هو نقيضه فيكون واجبا لا ممكنا
الى غير ذلك من البراهين اللائحة المسطورة في كتب القوم
وكل ماهية فاما بسيطة او مركبة والمركبة تحتاج الى الاجزاء العقلية
والعاقل والبسيطة اليه فقط هذا حكم المعلول في العقل واما في الخارج
فنقول كل معلول خارجي فله موجد خارجي بالضرورة والموجد اما مختار
او غيره فالمختار اما ان يكون اختياره عين ذاته او زائدا عليه
وايضا المعلول اما بسيط او مركب من الاجزاء العينية والبسيط اما عرض
واما جوهر وكذلك المركب كالمثلث والجسم والعرض البسيط الصادر

عن المختار باختيار زايد يحتاج اليه والى المعلوم وغاية زائدة
والنوع المركب الصادر عنه يحتاج مع تلك المذكورات الى علل
من الاجزاء والجوهر البسيط الصادر عنه يحتاج الى الفاعل والغاية
والمركب الصادر الى كل من الاجزاء او الموجد في هذه المراتب لو
كان غير مختار وغير مريد كان الفعل في كل مرتبة فاقدة للغاية المعتبرة
بالمشهور واذا كان مختارا او مريدا باختيار او ارادة غير زائدة
على الذات كما هو الحق في الموجد الفاعل الحق تعالى فلا يستحق ان
كان العلة الفاعلة عين الغاية وهو الاول والآخر باعتبار
بعض المعلولات الى الشروط الاخر ورفع الموانع لا يحتاج [illegible] لكن
فيه فان المراد بالفاعل هو المأخوذ مع الشرائط المعتبرة [illegible] حيث
هو كذا وايضا تلك الشروط [illegible] فان كان [illegible]
عليه صدور المعلول لكن العمدة الكبرى فيما يحتاج اليه ما ذكرنا ولأن [illegible]
العلة التامة اما عين العلة الفاعلية وهي الواجب تعالى [illegible]
الى المعلول الاول لا جزءا وغيرها بان تكون العلة [illegible] والواجب
المقدس بالقياس الى سائر الموجودات [illegible] الربط على [illegible]
وكن على بصيرة في هذا البحث [illegible] المباحث
الا علة توجيه ان اراد بالعلة التامة دخل فيها الموضوع [illegible]

ذكره [illegible] وان اراد الموجد الى [illegible] يبقى الغاية خارجة عن الامور
المحتاج اليها ولكن الدفع بالغاية والمحقق فان [illegible] المراد
بالموجد الذي يكون هو عين الغاية [illegible] يخرج الاعراض
المحتاجة على ما سيجيء على ان هذه الارادة [illegible] الاشارة الى
[illegible] المعلول لا يخلو من [illegible] الى علة توجيهه فقط لا يخفى
[illegible] مثل ما ذكرنا من خروج الغاية الا ان يراد بالعلة التامة
التامة ليدخل فيها الغاية [illegible] لم يتعرض لذكر هذا القسم في ذكر
احكامه [illegible] بيان احتياجه الى اي امر واما التعرض له
فهو في الاشارة السابقة المتقدمة على تلك الاشارة فان قوله
قد يكون معلولا بحسب حقيقته [illegible] والجوهر المركب [illegible] بحسب الشيء
المقرون بشيء او قوله وقد يكون معلولا بحسب الوجود [illegible] ايضا
والجوهر البسيط [illegible] كان المعلول بحسب الحقيقة معلولا بحسب الوجود [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] كان [illegible] الاول بانه معلول
الحقيقة [illegible] بالقياس الى الثاني [illegible] كون الاول
معلول الوجود [illegible] في تخريج الاقسام الاربعة للمعلول كما ذكرنا [illegible]
والعلة الموجبة في هذا القسم [illegible] كلام الشيخ الرئيس في
هذه الاشارة وكلام الشارح المحقق [illegible] على الكامل [illegible]

واما على التحقيق المرضي عند الشيخ وسائر الحكماء فالعلة الموجدة
لجميع ما سوى الله تعالى هو تبارك وتعالى وحده ليس اذ لا مؤثر
في الوجود الا الله تعالى ولله در الشيخ الرئيس حيث اشار
ونبه الى التحقيق المرضي بعد هذا الكلام في الاشارة الاتية
بقوله ان كانت علة اولى فهي علة لكل وجود اه والعلة
الغائية التي لاجلها الشيء او الفعل الصادر عن الفاعل اما ان يقارن
الشعور والارادة اولا والثاني في الافعال الطبيعية والاول اما ان
يكون لغاية مقصودة للفاعل اولا والثاني يسمى عبثا والاول
اما ان يترتب الغاية عليه على الفعل اولا والاول يسمى باطلا
فقوله بعينها ومعناها لبيان العلة الغائية مشترك بين هذين
القسمين وقوله ومعلولة لما في وجودها اشارة الى القسم الاخير
منها وقد بسط الكلام في هذه الاقسام في الالهيات من كتاب
الشفاء مع البسط من اراد الاطلاع على حقيقة الحال في العلة
الغائية والفرق بين الفعل الباطل والعبث والقصد والعادة
والجزاف والاتفاق وغيره فليرجع اليه اعني كونها شيئا اه
تفسير الماهية بالشيئية فانها ثابتة مغايرة للوجود مأخوذة لدى الشفاء
وقد يقصد بماهية الشيء هو هو اي الطبيعة لا بشرط شيء وقد يفرق

جميع الماهية وما هو وهو اصطلاح آخر عندهم على ما سبق
اه وهو ان المعلول ان سبقه عدم فهو محدث والا فهو مبدع
والمراد بالسبق الزماني بكون المحدث فيه زمانيا
والغاية في القسم الاول اه المراد بالغاية ههنا اعم من معناها
المشهور عند المتكلمين والمبدعات الصادرة عن المختار بحسبها
غير زائدة صادرة لغاية غير زائدة والمبدعات الصادرة من الموجب
بالاختيار زائدة الى صح صدورها عنه صادرة للغاية الزائدة
والمبدعات الصادرة عن الطباع على تقدير الصحة ايضا صادرة لغاية
طبيعية على ما في الشفاء لوجود مقارنة اه وذلك لان العلة
الغائية في القسم الاول على ما هو التحقيق ذات الفاعل الفاعل لان
له في الوجود المتقدم عليه بالعلية والذات ويمكن زيادة بسط
هذا الكلام بان اقتران الغاية في القسم الاول لوجود المعلول
بالعلية والوجود الشبيه مغايرة الماهية الوجود سيما اخر اهتمامها بالمعية
وهذا الحكم مبني على الكلام [illegible] التحقيق [illegible] للفاعل والغاية
في المبدعات ذات الواجب الباري تعالى شأنه ووجوده عين
ذاته المقدسة وقد مر الايماء الى هذه ما ذكرنا بل ربما يكون
مقصود الاشارة بهذه العبارة الى ان العلة الغائية المتقدمة وجودا

او ترتب وجودها على وجوده ان كان معلولا واذا لم يترتب عليه

كما في صورة الفعل الباطل فليس الا ما ذكر ثم ان تلك الغاية

ان كانت مرتبة مقدارها قائم بالتي ادى بعينه جميعا وعلى التقدير

كان لها حسن في وجوده وان كان جوهرا على ما قيل مطلقا لـ

اليه وعلى ما في صدوره من حاجة بلا ضرر اي ربما يكون صدور الفعل لـ

بوجه ما اشارة الى هذه الاحتمالات   وعرض الشك

الشك   العلة الغائية مقدمها ادبيا ما لا حسنه بعيد الفعل عن الفاعل

المختار ومقدمها ادبيا ما يحمله حسنه بعيد الفعل عن الفاعل المريد وهذه

يراد بها بماهية الحركة المطلقة مجازا والاكثر في ارادة المعنى الاخير ذكر

الغاية مقيدا او عرفت هذا فاعلم ان ذكر البنية والتقدم المطلق

لما شعر بان المراد بالعلة الغائية المتقدمة هي بعينه بالمشاهدة وجودا

الغاية للفاعل العاقلين واما غاية الافعال الطبيعية فعلى نحو آخر لما

كما مثله ولا بالطبيعة والفعل الصادر منها واذا ثبت هذا ...

المحقق منه عرفت نسبته كون الى بعض البنية منه ماهية ثبت

ان الغاية الطبيعية على الحسن وان التقدم من بعض خواص الغايات

الا فقر واستقلالي في اول المقال وليس على زيده البيع لما فيه تأمل

وغير الموجود لا يكون علة   فيه نظر فانه ان اراد ان

غير الموجود لا يكون علة للموجود مطلقا لا موجبة ولا غيرها ورد عليه

ان العلة الضرورية التي ان العدم لا يكون موجبا للشيء

وان العلة الموجبة يجب ان تكون موجودة لان كل ما يتوقف

عليه الشيء موجبا كان او غيره يجب ان يكون موجودا فان

العلة التامة في الفعل الصادر من المختار بحسب النهاية معدومة ضرورة

ان من جملتها البنية المتعلقة للغاية المعدومة حال الفعل ومنها على

الفاعل التي هي الغرض من الافعال الاختيارية وكذا الفعل شرائطها

ورفع الموانع وان اراد ان غير الموجود لا يكون علة فاعلية للموجود

فهو مسلم بحكم البداهة لكن ليس هنا موجود يستند الى غير الموجود

فان العلة الغائية ليست بهذا علة لها علية الفاعل وكان الغائية

امرا مستمرا بالعدم في العين فكذا الغاية معدومة في العين

ان كانت علة اولى او معدومة   بالاشارة لكونها

نظرية لا مما فيه ان لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى ولم يتعرض

لذكر البرهان عليه اذ كان غير مناسب للمقام والمراد بالعلة

الاولى منه ليست بعلة بوجه من الوجوه اي لا يفتقر في ذاته

ولا في صفاته الكمالية الى غيره ادى الكلام بالشرطية ولو فعل

العلة الاولى منه لكل وجود اذ لم يثبت بعد وجود ما قيل ان ...

على وجودها ذكره بعد كل موجود اذا التفت اليه اه من
الشيخ الرئيس قسمة الوجود العيني الى قسمين ليتوصل الى المقصود
الاصلي ولم يتعرض للامتناع والتنبيه لكونهما خارجين عن
موضوع العلم ولا لتعريف الوجوب والامكان لعدم الحاجة و
لاستلزام تعريفها الدور على ما صرح به الشيخ الجليل في غير موضع
من كتبه ورسائله لكون معرفة الواجب والممكن مستغنية
عن بيانها ومحصل التقسيم ان كل موجود في العين اما ان يحتاج
الى غيره في وجوده بان يكون وجوده مستفادا من غيره فاذا
التفت الى الغير لم يكن له حظ من الوجود او لا يحتاج الى غيره
بان يكون ذاته مستقلة في الوجود العيني وان لم يكن غيره
موجودا والاول يسمى ممكنا ومعلولا ومفتاحا والثاني يسمى الحق
الواجب وجوده لذاته لا يحتاج الى غير ذلك من الاسماء الحسنى
ثم ذكر بل ان قرن به اشارة الى ان الممكن الذي [illegible]
وان كان ما فقد الضرورة بالذات لكنه واجب اما بالقياس
الى العلة فان العلة التامة للوجود ان كانت متحققة كان
الممكن واجب وجوده بالوجوب السابق الغيري وان كانت
غير متحققة متعذرة ما تحقق عدمه وكان الممكن واجبا عدمه بالوجوب السابق

الغيري

الغيري وكان على الاول واجبا بالغير وعلى الثاني ممتنعا بالغير وقوله
وان لم يقترن شرطه ليس من احكام الممكن الخارجي اذ هو
في الخارج اما ان يقترن بعدم علته فيجب عدمه بعدم علته او بوجود
علته فيجب وجوده بوجود علته بل هو من الاحكام العقلية وحاصله
انه اذا لاحظ العقل الممكن بما هو ممكن ولم يلاحظ مقارنة وجود
علته والمقارنة عدمها كان متصفا بصفة الذاتية الامكان وهذا
هو المراد من قولهم الامكان من الصفات الذاتية للممكن
وتسمية الامكان [illegible] اما هو بالقياس الى الوجوب
الغيري والامتناع الغيري [illegible] ان يجب [illegible] الى
هذا التقسيم يشعر بمغايرة وجود الواجب لذاته [illegible] فان
الحكماء [illegible] في النظر والرأي كثيرا ما [illegible] في العبارات [illegible]
الى [illegible] على من [illegible] القسم الثاني ان الممكن الذي [illegible]
[illegible] سلب الوجوب اي الضرورة وهو ما [illegible] الطرفين
[illegible] بالنسبة الى حد الضرورة [illegible] الامكان [illegible]
الوجود والعدم بالقياس الى الماهية كان [illegible] الضرورة
سلب الضرورة [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] البحث [illegible] القانون [illegible]

تقدم التقسيم الذي فيه بيان معنى الواجب والممكن على ما هو الحق
في مرتبة الاشارة والتقسيم الثاني الذي فيه بيان معنى الكل
ترك فيه هذا البحث فلان لوجوب والحقيقة لانها اعم من الذات
وغيره فلنا فيه هنا اشارة الاشارة الى
معنى الواجب والممكن على ما هو مرتبة الاشارة ولكن وجود الممكن
لم يبينه لم يتعرض لاثبات وجوده على ما هو مرتبة العلية البسيطة ولا
العلية الحقيقية اذ ليس الحقيقة سوى ما خرج من التقسيم بل لبوت
العلية المركبة فانه يبين ان الممكن بالذات لا يوجد من ذاته
واما القسم الاخر فانما يحتاج الى التقسيم الى الواجب اصل البحث لبيان
العلية البسيطة والاسبيل للمشير الى العلية الحقيقية والقائم يتعرض لها
وسائر المباحث لبيان العلية المركبة اعني انه لم واحد وبسيط الى
غير ذلك وبما اعتبرنا في المقام الاول من ان امثال هذه المقامات
والاشارات المشهورة تتعلق بالذات والصفات ما يناسب مسلكه
الا للمتبين القاسطين والعزة مستقلا ايراد ان العلية البسيطة من
المركبة فان معرفة ان الواجب موجود بعين وجوده انه الواحد البسيط
الاول الحق القديم تبارك شانه وتعالى كما رمز اليه المعلم الثاني
وهو في نفس الامكان اه المذكور في هذه الاشارة

وهو الترجيح من غير مرجح اي كان وقوع الممكن لا بلا من العلية المقتضية
الواجب بهما وتقريره على محاذات الكتاب بالاولوية
سواء كان بالنسبة الى حد الفورية على ما هو رأي المحققين في العلوم الاكثر
على ما هو رأي البعض وقوله فان صار احدهما اه تفريع على المدعى والا يلزم
تحقق علة التامة وبعضه عدمها فان الاول سبب اولوية الوجود والثاني
سبب اولوية العدم وقوله فوجود كل ممكن الوجود اه تفريع على المدعى مرة
اخرى اهتماما به ليتوصل به الى المدعى الاصل بعينه النسبة الاتي ولذا فيه
على الوجود وان كان مفاد الدليل اعم منه ومن العدم ثم ان تتم هذه الا
يتوقف على اثبات ان الشيء ما لم يجب لا يوجد بالاولوية الكافية ولا يكفي ان
الكلام ليس فيها فيخبره والا لذكر عليه برهانه لكنه اخذه في بيان الكلام مقدمة
مجزومة ولا يجب وهو غير لائق بالحكيم سيما في هذا المطلب العظيم اذ تحقيق
انه لو كان ممكن موجودا بحسب ان وجوده من ذاته او لا لكنه ليس كذا
لما سبق في معنى الامكان فيرد اليه على الملازمة مستندا لجواز وجوده
لا بالاولوية بل بالبخت والاتفاق على قياس الاولى في الاستدلال لهذا
المطلب ان يقول لو كان الممكن لم يلتفت الى عزته الحق موجودا على ما خرج
من التقسيم في التنبيه السابق كان كل ما كان موجودا من غير الذات الى غيره
الانتهاء اليه ليس ممكن منكس المتعين ليكون واجبا ضرورة انحصار الموجود فيهما

فلذو لم يمكن من هذه الشبهات والمتقدمة الى جزء كان واجبا وقت
لا استحالة ترجح احد الشيئين اذ محصل الاستدلال انه لو كان وجود الممكن من
ذاته لزم الترجح من غير مرجح اذ ليس وجوده من ذاته اولى وانه بعيد جدا ولفظ
اه [illegible] ظاهر ان الاستغناء بالكلي عن المؤثر ليس معناه الا جواز الترجح من غير مرجح
فلا يكون الثاني امرا منفصلا من المقام سابقا في المعنى فلا يكون بعيدة
ظاهرة البطلان وتحصيل الاولى ان يحمل المدعى على انه وجب وجوده فانه ليس
وجوده من ذاته تنبيه عليه وتفسير المدعى المذكور بعبارة اخرى احق الكلام هذا
القائل وجه نظم المناسب على هذا التقدير الكلام والتنبيه الا بالاشارة
الى استحالة الترجح من غير مرجح حتى يحقق قول الشيخ فليس هو موجودا من ذاته
اشارة الى ما ادعاه احتياج الممكن الى علة توجده وقوله فليس وجوده من ذاته اولى
من عدمه الى بيان استحالة الترجح من غير مرجح اذ ينبه [illegible] التوافق
بين عدم احتياج الممكن الموجود الى علة موجدة وجواز الترجح من غير مرجح فافهم
اما ان يتسلسل اذ لم يذكر [illegible] وهو قوله واما ان لا يتسلسل لان [illegible] سلب
هذا التسلسل يتحقق على كون احدهما الدور والثاني انتهاء الممكنات الى ممكن
هو اولها من غير [illegible] الا كان المتوالثاني مستلزما لوجود الواجب تعالى لان
عان الممكن الاول له علة موجدة بالضرورة [illegible] على الواجب تعالى [illegible]
[illegible] البرهان الاول على المدعى [illegible] التسلسل كما [illegible]

والمقصود من ابطال الدور والتسلسل [illegible] اثبات الواجب تعالى منه

الدور والتسلسل في هذا البرهان [illegible] ذكر التقسيم والحجة [illegible] الممكن
مطلقا [illegible] الكلام [illegible] تعالى [illegible] وهو ان [illegible]
الدور والتسلسل كل منهما مستلزم لوجود الواجب تعالى على الطريقة التي [illegible]
الشيخ الرئيس اكتفى بذكر التسلسل لان الدور [illegible] التسلسل [illegible]
كما صرح به [illegible] الاول في [illegible] الاول [illegible] الدور [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] خارجة [illegible] الى آخره وهذا هو مراد المحقق [illegible]
فيما ذكره [illegible] ان الثابت ان كل الممكن [illegible]
[illegible] في وجوده [illegible] الى [illegible] وجوده [illegible] من [illegible]
الواجب [illegible] فليس [illegible] الدليل [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] في هذا الفصل [illegible] لا [illegible]
وقال [illegible] هذا الفصل [illegible] هذا الفصل على بيان [illegible]
[illegible] مدار البرهان [illegible] ان كل جملة مركبة من معلولات
معدودة [illegible] خارجة من [illegible]
الممكنات [illegible] ان [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] البرهان على هذا المطلب [illegible] من صغرى وكبرى [illegible]
ان [illegible] الممكنات [illegible] المعلولات [illegible] خارجة [illegible]

السابق اى صدق الصغرى ش. فى هذا الفصل الى البرهان الدال على صدق
الكبرى بقوله لانا اذا ان لا ينتهى ثم ان الجملة فى بادى النظر على قسمين اما
مركبة من الممكنات واما مركبة من الواجب والممكن واما مركبة من الواجبات
قبل اثبات الواجب نحو المركبة من الممكنات والمركب الجمل كما فى هذا المقام
فانها محتاجة الى كل من الاجزاء بالضرورة المختص الاولى بهذا [illegible]
من اعادها ولما كان الشيخ الرئيس فى مقام البرهان على وجود الواجب تعالى
لا بصدد الاخرين فى تركيب الجمل بل فى الاستدلال الاول [illegible]
اعتراف بالذى الذى هو وجود الواجب تعالى توصف الشيخ الجملة بكون كل
من احادها معلولا اشارة الى ان اللازم على فرض عدم الواجب تعالى
قوله لانها اذا ان لا تنتهى علة اصلا فانه يدل على ان كل جملة سواء كانت مركبة
او جملة المركبة او متسعة معلولة الى قوله ان كان كل واحد منها معلولا فانه [illegible]
على معلولية الجملة المركبة من الاجزاء الممكنة [illegible] كما هو المدعى ثم اقول [illegible]
الكلام فى هذا المطلب الذى هو ام المطالب بيان نبذة من القواعد البرهانية [illegible]
اعلم اولا ان البرهان على ما فى كتاب البرهان قياس مؤلف من يقينيات [illegible]
القياس ان كان يعطى التصديق بان كذا كذا واما يعطى العلة فى وجوده كذا [illegible]
العلة فى التصديق فهو برهان ان واذا كان يعطى العلة فى الامرين جميعا [illegible]
الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه فى البيان كذا

علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه فى نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان
لم وان [illegible] برهان لم يفيد اليقين الدائم وان برهان الان قد يفيد اليقين
الدائم وان برهان الان قال الشيخ الرئيس فى المقالة الثانية من الفن [illegible]
من الجملة الاولى من منطق الشفاء [illegible] من هذا ان برهان الان قد يعطى
[illegible] يقينا واما [illegible] السبب فلا يعطى اليقين الدائم بل [illegible]
[illegible] اخر [illegible] لا يكون [illegible]
[illegible] لا يكون اليقين [illegible] الا بالسبب [illegible]
[illegible] فى طلب العلم اذ هو [illegible] للشيء الذى يطلب به العلم [illegible]
[illegible] وقال فى موضع اخر [illegible]
[illegible] ضرورة [illegible] ان [illegible] هذا التصديق [illegible] الاستدلال من المعلول
على العلة [illegible] ان هذا على [illegible] هذا البيت [illegible]
[illegible] فهو [illegible] هذا البيت كل جسم مؤلف من هيولى
وكل مؤلف فله مؤلف [illegible] القياس الاول [illegible] اليقين الدائم
لان هذا البيت [illegible] الاعتقاد الذى كان [illegible] مع وجوده
الدائم لا يزول [illegible] فى اليقين الكلى الدائم واما المثال [illegible] كل جسم
فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة [illegible] فى الجسم [illegible]
[illegible] كان [illegible] لذاته فلا سبب له فى ذلك [illegible]

من قبيل ما يقوم عليه برهان الان بالتعيين بل ذلك الى ان [illegible]
وان كان برهانا لان ما ليس جزء له لذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام [illegible]
فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه وان كان ذاتيا وكان من اللوازم التي [illegible]

فالمحمول عليه الحق [illegible] لا المؤلف [illegible] المحمول [illegible] لان [illegible] تلبيس م
لا ان [illegible] وليس المؤلف هو الحد الاكبر بل ان [illegible] فهذا هو محمول على
الذي هو [illegible] فالمتقدم ان المؤلف يوصف بان [illegible]
للانسان انه [illegible] ولا نقول ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف
او لا المؤلف من هيولى وصورة سواء كان [illegible] المؤلف [illegible]
كان ذو المؤلف في نفس الوجود [illegible]
على ما عرفت [illegible] ليكون اليقين حاصلا [illegible] ويكون المؤلف علة لوجود ذي
المؤلف للجسم وان كان جزء من ذي المؤلف وهو المؤلف [illegible]
فقد بان ان الحد الاكبر في الشيء اليقيني البعض الحقيقي لا يجوز ان يكون [illegible] بلا واسطة
حتى ان يكون فيه جزء هو علة للاوسط [illegible] باعتبار الجزء [illegible]
شيء وذو المؤلف شيء آخر فان ذو المؤلف نفسه محمول على المؤلف
[illegible] ان يكون محمولا على المؤلف [illegible]
[illegible] الشيخ الرئيس [illegible] في طريق تحصيل العلم اليقيني [illegible]
[illegible] البرهان الذي اورده الشيخ في هذا الكتاب هو برهان لم [illegible]

من انه ليس لسببه البادي تعالى برهان لم فانا اوردنا برهان لم يكون وجود
الواجب تعالى [illegible] محمولا على الاوسط من قبيل [illegible] محسوس ان النار
وكل محسوس النار محرق فان مطلب لم على قسمين فانه اما ان يطلب [illegible]
الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول والتصديق [illegible]
[illegible] مطلقا [illegible] الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه [illegible]
[illegible] وجوده مطلقا او وجوده بحال [illegible] البرهان ان [illegible] لا يجوز ان يكون
اول على تقدير عدم الواجب تعالى اذ الممكن [illegible] ان كان موجودا لعلة [illegible]
[illegible] الدور او خلاف الفرض وان كان موجودا لا لعلة لم يكن ممكنا [illegible]
[illegible] على ذلك التقدير وهذا هو التسلسل ولذا اقتصر عليه الشيخ [illegible]
سلسلة الممكنات بجملتها [illegible] المعلولات وكل كذا فله علة موجودة خارجة [illegible]
اما ضرورية واما منتهية اليها كما قال الشيخ [illegible] ضرورية او منتهية اليها
هذا المحمول لسلسلة الممكنات من قبيل [illegible] اللوازم التي [illegible] بسبب ثبوت
العلة [illegible] من قبيل ثبوت ذي المؤلف للجسم [illegible] ثبوت قولنا [illegible]
[illegible] مطلقا [illegible] الممكنات [illegible] من كلام الرئيس [illegible]
حاصلا [illegible] عدلنا من التركيب الى الاجتماع [illegible] ما اورده المحشي الشيرازي
في حاشيته [illegible] ان التركيب اعتباري وان [illegible]
المجموع ليس [illegible] باعتبار العقل [illegible] لان لنا مقدمة [illegible] من قولنا كلام [illegible]

لم يتحقق جزء من الاجزاء بالضرورة وفيكسلما توقف كل تحقق كل جزء من الاجزاء
تحقق المجموع والمراد بالتحقق والوجود في امثال هذا المقام الوجود بالاطلاق العام
فاذا كان او غير جار الكفار بالاسلام واشتمال الشيء السلسلة فهذا ينتج الايراد
بمنع الكبرى مستندا بتقدير الوجه وجود الموضع وعدم كفاية الوجود الذهني فيها
ثم نقول لبعض الوجود خارج من سلسلة الممكنات وكل كذا فهو واجب فيتعين
الوجود واجب وهذا المطلوب فهذه هي النتيجة المطلوبة فقد اثبتنا الغرض لذاتي الوجود
الذي هو موضوع العلم فعليك بالتامل اللائق والتفكر الصادق فيما نقلناه من كلام الشيخ
الرئيس لا جوابا اجاب بعض المحققين في هذا المقام فانه ارفع مقام واجل من كل
مرام والله تعالى هو المعين على الاتمام ينقسم الى ثلاثة اقسام بل ينقسم الى الاربعة
اقسام احدها ان يكون العلة لكل الاحاد والثاني ان يكون العلة لكل واحد والثالث
ان يكون بعضها او بعض والرابع ان يكون خارجا عنها كل الثاني فلم يكن مذكورا
في الترديد ام لعله مختار براسه بل اندرج في البين وكل واحد من الاحاد
تقريره هذا الشق على ما هذا المحقق يتوقف على مقدمتين غير بينتين احدهما ان العلة مقتضية
لما اي موجبة بالوجوب السابق والثانية ان اجتماع العلتين على معلول واحد
شخصي ممتنع فلعل الاولى ان يقال في ابطال هذا الشق انه لو كان كل واحد علة لتلك
السلسلة لكان علة لنفسه ولعلته لانهما من السلسلة وقد فرض ان كل واحد من السلسلة
علة لما بعده او فاعل كالعشرة للاحاد يتحقق هذا القسم الا بكون

في المجردات والماديات الغير المحسوسة فان كل مركب من المحسوسات ادلتها
وهيئة غير بان كل واحد بالضرورة اذا عرفت هذا عرفت ان قوله ربما كانت
الجملة المعروفة من النوع الاول لا تخلو من شيء فان مبادئ هذا البرهان يجب
ان يكون من المحسوسات والبديهيات والمراد حكم الشيخ بان الكل والجملة والاحاد
شيء واحد لا يتوقف على كونه من القسم الاول فان كل المحسوسات وجميعها
والاحاد واحد ضرورة باعتبار الموضع والهيئة المعينين فيها وليس بعض الاحاد
اولى بذلك اه هذه المقدمة ضرورية بالبرهان فان الدليل وهو قوله لان
علة اولى بذلك ليس ضروريا لا يجب اسناده اليه فالاولى ان يقال لما فرض
الاحاد كلها معلولة فكان يمتنع ان يكون كل واحد علة للجملة لعدم اقتضاء ايا بانفكاك
فيمتنع ان يكون احد من الاحاد علة مقتضية لها ولعل الشيخ الرئيس لما لاحظ
اشتراك الشقين الاخيرين في الدليل المذكور طوى ذكر هذا الدليل في الشق
الثالث اكتفاء بذكره في الثاني وذكر له الدليل المذكور سابقا لبعض الاحاد لا يكون
ان الموجبة السلسلة لانها فرضت مؤلفة من الممكنات والمفروض علة امر من الاحاد
فيكون علة لنفسه والعلة لعلته اشارة كل علة جملة الاحاد العلة
تكون غير شيء من احادها نتيجة الجملة المركبة من الواجبات والممكن من الواجب والممكن
لهذه الجملة الموصوفة هي الجملة المذكورة في كل واحد منها معلول وان شرح المحقق
لعله اشار الى ان فائدة القيد اخراج الجملة المركبة من الواجب والممكن

حيث قال لو فرض كل واحد من الآحاد غير محتاج اليها ثم قال وبعض الآحاد
غير محتاج اليها فالاول الى الاول والثاني الى الثاني وانما عين ان الواحد منه الجزء
ان كان علة الآحاد منه فيمتنع ان يكون علة للآحاد لاستلزامه [illegible]
اي كل واحد ان كان المراد العلة التامة او الموقوف عليه مطلقا فكل من
للآحاد لازم لما مر ثم اعلم ان المقصود من الاشارة السابقة هي قوله اما
ان يقتضي علة خارجة عن الآحاد وكلها وهو الباقي في ذكر هذه الاشارات الاحكام
المجمل بمجمل من احوال العلة الخارجة والعلة المتوسطة في الترتيب البرهاني
واما الاشارة لبيان حكم الجزء المركب من الممكنات واما ذكره ان
تلك الجملة كما تحتاج الى العلة الخارجة كذلك اجزاؤها تحتاج اليها وان تلك العلة
الخارجة علة السلسلة وكل واحد من اجزائها بل تحتاج الاجزاء اليها قدام
من احتياج الجملة والاشارة التالية لهذه لاعادة حكم الجزء المركب من الواجب
والممكن وان الواجب اي العلة الخارجة من الممكنات طرفا لها ولو كان وسطا
كان معلولا وقد فرض غير معلول والاشارة التالية لما يليه ليست الا لبيان حاصل
اعني اثبات ان العلة الخارجة اعني الواجب تعالى موجود وانه طرف لسلسلة
الممكنات فان قوله قد فهم ان لم يكن عنها الا معلول احتاجت الى علة خارجة
اشارة الى حاصل الاشارة الاولى وقوله لكنها تنتهي بالا محالة ايماء الى
محصول الاشارة التالية وان الواجب تعالى طرف سلسلة الممكنات فتدبر

حتى علة او لا لا عادم ثم الجزء الآحاد للآحاد كل واحد واحد لا بمعنى الكل الا
انه لم يكن علة له ثم الجملة حتى ان الجزء بين الآحاد بمعنى الكل على ما صرح به ثم ان
في قوله والجزء الذي الاشارات باجاد ثم لما كان العلة ليس يكون علة لتمام والاستيعاب
للآحاد فلا يلزم استغناء الجزء من حيث هي هي فلا يمكن علة للجملة
على الاطلاق العلة على الاطلاق ان فرضت بعضها لا يكون علة لما فيها لكونها
علة لكل واحد من الآحاد وان فرضت ما لا يكون للآحاد باسرها فالكل واحد
منها علة غيرها [illegible] ان الاشارات [illegible] ان افتقار آحاد الممكنات وسلسلتها
الى العلة الخارجة لا العلة على الاطلاق بهذا المعنى ويحتمل لو كان مراد الشيخ
ان ثبت لبعض الاصل الشارح بمعنى جواز كل علة خارجية سببا [illegible] على شيء
من آحادها جزءا لا واحدا على قول الشيخ المحقق وجعل الجزء قوله حتى علة او لا للآحاد
علقت على هذا [illegible] الدليل على الدعوى فان الدعوى على ما فهم هذا ان
ان بعض الآحاد لا يكون علة للجزء والدليل انما يدل على ما فهمه ان علة الجملة غير شيء
من آحادها على ان الاشارة الى الدليل احدى المقدمات بعد تتميم البرهان
في الحكمة كل الاشياء تختلف [illegible] الاختلاف [illegible] اشارة الى ان
المراد من الاشياء الغيبية العقلية لا الاعتبارية فان كل الاشياء في الى
طرف كون [illegible] من المقامات ثم لما كان كل واحد من تلك الاشياء [illegible]
في العقل من [illegible] فان [illegible] مستلزم او [illegible]

او ما لعروض والملازم اما ان يكون في المركب من الامرين السابقين صدقا
او ما يحمل على جزئه فيخرج منه الفصل الذي كان له جزء بحسب هذا الشيخ فقد [illegible]
او اللزوم اما ان يكون من جانب العام اي ما به الاتفاق او من جانب
ما به الاختلاف والعروض ايضا كذلك والاستدلال الثاني مختص بالحسب في
المختلفين في التعينات في المقام والشقة الباقية غير مشكوك ثم نقول اراد بالمقوم
الجزء المحمول فقد يكون ما به الاختلاف مقوما لما به الاتفاق بهذا المعنى الاخير يكون
كالفصول للاجناس لكنه مندرج تحت العروض لان المقوم بالمعنى الاول لما
مباينا والاول مع فرق بين المركب وجزئه وبعبارة اوضح لما كان كل جزء
الجزء مع الاجزاء العقلية المحمولة وكل المحمول اما ذاتي للموضوع او عرضي له
ان يكون احدهما ذاتيا للاخر والاول مع الفرق فكل منهما بالقياس الى الاخر
خارج اما لازم او مفارق فحينئذ الاستدلال السابق والجزئية بين الجزئين [illegible]
العروض وان كان اعم من اللزوم لكن اذا قوبل باللزوم اريد به ما يجوز انفكاكه
عنه فالاول في تشكيك لزوم ما به الاتفاق لما به الاختلاف كالحيوان والناطق والصاهل
فان الناطق بالمعنى المشهور ليس بجزء للحيوان كما في الواجب تعالى والعقول
وقد يتفق في امر عارض جميع المتفقات في المقوم المختلفة بما هي [illegible]
متفقة في العارض الذي هو الوجود اذا اخذ المتفق الموجودات العينية [illegible]
الجزء بيان يشبهان مع الغلو واشتبهها بالحسيات فتدبر قال او وجود مقوم لما هو

الا احتاج الى هذه العناية للقائل بانه قد اخذ المقسم الاشياء المختلفة بالذات [illegible]
المتفقة في امر مقوم والوجود ليس بمقوم لشيء من الماهيات الممكنة من حيث
هي هي [illegible] على الجوهر والعرض المشتركان في الوجود في المقسم اشارة
قد [illegible] الشارح المحقق هذه الاشارة الى مقدمة لبرهان التوحيد [illegible]
فان البرهان الآتي الذي فيه يتوقف عليها اليه كما سيجيء ويمكن ان يكون هذه
الاشارة اشارة الى البرهان الدال على سلب الماهية عن الواجب بالذات [illegible]
السلب نفي التعدد [illegible] فان حقيقته تجب الوجود لما يجب [illegible]
ما دام كذلك لا يتعدد فيه تعدد [illegible] المحققين [illegible] انه لا يغير
تعالى مثل [illegible] امير المؤمنين [illegible] علي بن ابي طالب عليه السلام
[illegible] الشريف [illegible] وقال الشيخ في رسالة المبدء والمعاد
[illegible] ان كل ما ليس له الا [illegible]
[illegible]
[illegible]
في [illegible]
[illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible]

من جهة الوجود بها فاراد الشيخ بالصفة المعنى المشهور اعنى الخارج
المحمول الخارج النفس عن ماهية وهو مقابل معنى الجنس واراد بالسبب الفاعل التام
لا الموقوف عليه مطلقا والا فالمهيات الممكنة علة قابلية للوجود العينى وسيجى فى
جواب اشكال الفخر الرازى ان القابلية وجوده ولا تتقدم بالوجود وبرهان الشيخ
وتحقيقه ان الشئ فى اى ظرف كان علة يتقدم بالوجود على معلولها وبالبداهة
العقلية ولا يتقدم الشئ بالوجود على وجوده والا لزم تعدد الوجود لا متصور
فى الموجود الشخصى الواحد ولما كان سلب المهية عن الواجب الوجود المقدس من اهم
المقاصد واساسها واثبات انه يجب الوجود العينى اى الحقيقة التى تعجز عن ادراكها
ما سوى المعبر عنها بهذا اللفظ اصطلاحا يتفرع عليه كثير من مسايل الالهى فلا بأس
بالبحث عن ايرادات الامام المحقق المنصف بشرح الكلام فنقول ان الايراد
على اثبات ان ثمة ما يلزم الموجود فى الخارج فقط ويلزم الموجود فى الذهن فقط
وما يلزم الموجود فى الظرفين وهو المسمى بلازم المهية فاللازمة انما
وجدت يستحيل الانفكاك لان ما هيا تلك فهم مشروط بالوجود فهو لان
ان المعدوم مطلقا مسلوب عن نفسه فضلا عما عداه من المحمولات والعلة فى
المهية الى الشئ المراد للوجود ابا به حيث لم يعقل انه يكون المهية سببا لكون
اذ عرفت ذلك فاعلم ان الوجود الخارجى لا ينافى الى خارجية الا
لانه خارجيا فانه مشروط بالوجود الخارجى والا لازمه ذهنيا ضرورة الوجود

فى الذهن من حيث هو كذلك وامتناع حمل الوجود الخارجى على الموجود الذهنى
من حيث هو كذلك والا ترتب عليه الآثار العينية فكان موجودا فى العين
معدوما فيه وهما قريبا بهذا انه لانه فاليتا وهذا اشار الشيخ الرئيس الى ما ذكرنا
فى نفى اللزوم للطالب بالحجة على نفى المهية اللازمة للوجود العينى عن الواجب تعالى
قال فى رسالة المباحثات لو كانت مهية سببا للوجود لما هية كان يجوز
ان يقترن بها الوجود مع العدم لان ما يلزم المهية من حيث هى مهية يلحقها كيف فرضت
على حال وجودها الى آخره ما ذكره فى الجواب عن المطالبة فاولا استحالة اللزوم
فالوجود العينى للحقايق العينية فى الملاحظة العقلية انما يكون او حض غير لازم
للاول تعالى والثانى لعينه او الانعكاس يستلزم افتقار الاول جزء وله ان
الشئ بها بما هو من الجزء اللازمة مستندا الى جزءه واستغنا جزءه عنه فى تحقق
الوجود العينى مستقل فى ترتب الآثار العينية عليه والاشتراك يستلزم الاشتراك
فى الاستغناء والافتقار وامتناع جزئية الوجود للمهية الواجبة يعلم مما ذكرنا ان
هذا الجزء ان بما بين الى جزء آخر جزء لا يكون لازما بما هو الحكم اللزوم فهو يمكن الانفكاك
وامكان انفكاك الوجود عن الجزء يستلزم امكان انفكاكه عن الكل فيعود
محذور الافتقار فان لنفى المهية عنه تعالى مسلك آخر بجلاء انه لو كان له مهية لكان
اقتضت الوجود لم يكن شريكه مقتضيا بالذات ضرورة اتحادهما فان لم تقتضيه لكان
اما ممكنة او ممتنعة لكنه يتوقف على بيان التوحيد واثبات امتناع الشريك له

قال فيه لانه اصل جميل ومثال كون صفة ما في العرض اما ان تقبل الصفة

العرضية ان اريد بها العرض العام فلا يطابق المثال فان المقومة الوضعية جزء من

الاجسام وكذا اصغرها فان اريد بها الاصلية فيكون تكرارا واعادة للمقصود

ومثال كون صفة ما في الاصلية سببا لصفة هي خاصة اخرى وهو ظاهر فالجواب

ان المراد الاول والمقومة للجسم المطلق وان كانت خاصة لكنها لهذا النوع من الجسم

مشتملة عرض عام كالماشي للحيوان فلا ينافي وكذا الا زمها وفي افراد الجسم ايضا لانها

الجسم الذي كما ذكرنا على انه يمكن ان يقال المراد بالعرض الصفة الثابتة لموصوفها

المذكور بالعرض بان تكون اولا ثابتة لغيره وبتوسطه له كالملونة الى صلته او كالبسيط

وبتوسط للجسم وح لا يقدر وجه افراده بالذكر وقد يحمل العرض في عبارته على ما يقابل

الجوهر لكن فيه مزيد من التكلف فان الالتفات ليس لمجرد هذا المعنى وقد يقال

المراد الدال على الاستحقاق في العبارة اشكل في معناه اعني كونه عرضيا فان المراد

او كون الجسم عرضيا ليس مناسبا لذلك المعنى ثم ان الصفة لما كانت بمعنى المحمول

مطلقا فلا مثلا الى افرادها التي الحقيق اراد بها المحمولات المشتقة واراد بـ

الصفات المعلومة بها وقوله توجه بسبب الوجود مبنيين لزام والا فهي بذاتها بسبب

العلة التامة وقوله ولذلك اشارة الى الفرق في قوله فالفرق بين الوجود وسائر

الصفات اه ما عرفت بعض الشارحين وقال فيما ذكره الشيخ نظر لان بعض الصفات

من حيث انه يقتضي لوازم كالماهية الكلية فانها الوجود وعينه العلة اقتضاء الى وكالجبر المتحيز

فانها من حيث هي تقتضي ان لا تكون موجودة وما وزاه كان كذلك فلم لا يجوز

ان يكون بعض الماهيات من حيث هي تقتضي وجودها وما يجب كون العلة متقدمة

بالوجود وان كان للمعلول سابقا لها ان يكون حادثا بالجهات وانما كان حادثا

تقديما عليه وهو بالضرورة لو كان عين حقيقته فان كان وجوده الكون في سائر الموجودات

لزم تقدم الواجب وان كان شيئا اخر فان لم يكن له الكون لا يكون موجودا

لان ليس له الكون في الخارج لا يكون موجودا في الخارج وان كان فلا بد ان

داخلا في حقيقته لامتناع تركبه فيكون خارجا زائدا كما في سائر الموجودات

انتهى واقول اذا عرفت معنى لازم الماهية وعلمت ان المعدوم المطلق لا يقتضي شيئا

ولا يحكم عليه بحكم وان اقل مرتبة صحة الحكم الوجود الذهني للموضوع وان كان

محكوما عليه بالامتناع الخارجي واما ما قيل في كيفية تصور المستحيل في نتائج

البرهان فذلك امر راجع الى ما قيل والاحاديث المباينة والحدوث والقدم

فمن فروعات هذه القضية مع ذلك في هذا المقام فان المراد بالتقدم

الذاتي لا الزماني وتقدم المقتضي على ما يقتضيه بالوجود وكون الاقتضاء من الواجب

من الاوليات واما قوله والعقل لو كان يتشبث به ويتمسك الذي اورده

فخر المشككين وسيبه للعقلاء من معنى الوجود الخاص للواجب فيسمى في كلام المحقق

في دفع شبهة هذا التعليل انه فيه بحث وحكم بعده ذلك ان العقلاء

مرادوه المساوات في الصدق فيكون المراد بالثاني كون هذا المشترك

متواطيا ليس بتشكيك كما يفهم منه قوله في الجميع على السوية ثم انه يكفي انه
تشكيكا على ما ادعى وهو انه لا يجوز صدور الوجود عن الماهية ومجرد
سوى المتصف بالقابلية الا ان يحمل على ما حملناه عليه من انه لقائل بحث الوجود
ما ورده طريقة المتكلمين القائلين باستيار وجود الواجب عن الوجود الممكن
مع ان اما هو بمحض الاضافة الى المعروض المختلف لا بالحقيقة ولذا ذكر ان
الوجود الواجبي ايضا عارض للماهية كما هو المشهور عند اكثر المتكلمين بانهم لم يفهموا
من الوجود سوى المفهوم الواحد العام الاعتباري قالوا قولنا وجود الواجب
ووجود الممكن بمنزلة قولنا آدمية زيد وآدمية عمرو ويعنون انه لا كثرة لهذا المفهوم
الا بالاضافة الى الماهيات وعنده مساواة وجود الواجب لوجود الممكنات
بحسب الحقيقة وان صدق الوجود المطلق عليها بالسوية كما هو معاد كلامه
وجود الواجب عارض له ... ومن وجود الواجب عين لماهيته [illegible] الى
المتكلمين المثبتين للواجب ماهية تقتضي وجوده قالوا الوجوب اقتضاء الماهية الوجود
واما الحكماء فانهم وان قالوا في اوائل كتبهم في بيان انحصار المواد في الثلث
ان الماهية ان اقتضت الوجود لذاتها تسمى واجبة الوجود لكن هذا [illegible] منهم انما هو
في بادي الرأي الغير المتعقب وفي ابتداء التعليم تشحيذا للاذهان والا فهذا
القسم لا وجود له عندهم وكذا قولهم في الممتنع انه الذي يقتضي العدم لذاته ولذا
تراهم بعد هذا التقسيم يقولون الماهية من الواجب هي [illegible] فالوجوب عندهم كذا

الوجود

الوجود وهو عين الوجود الخاص المقدس يظهر لمن تتبع اقاويلهم وتفحص بموجب
العقل السليم والبرهان المستقيم وقد سلف ما ينبه على ما ذكرنا حكم
اقول الاشتراك المعنوي والتشكيك على تقدير التسليم لا يستدعي اشتراك
الموضوعات في جميع الاحكام فان الماشي جنس لماهيته انه بالقياس
الى الحيوان خاصة والى الانسان عرض عام والخاصة بالقياس الى نوعه
غير عارضة وبالقياس الى افراد النوع عارضة وكذا العرض العام وكذا
الحد بالقياس الى المحدود عينه وبالقياس الى جنسه خارج عنه وكذا النوع
بالقياس الى افراده والى العرض الخاص والعام الى غير ذلك وقد يتشوش
في كون تلك المذكورات بالقياس الى تلك الموضوعات متواطئة وان
حمل الشيء على فرده بالذات اولى من حمله على معروضه وكذا الحمل على النوع
والجزء فتدبر — منقول انه لم يحصل ... اقول كلام هذا الفاضل في هذا المقام
لما كان فاسدا من وجوه وقع فيه التشويش والاختلال [illegible] وتحقيق
الوجود الواجبي للموجودات اصلا مترتبا على طريقة التقابل على عدم عروضه للماهية
وما ذكر لتحصيل عروض وجود المقدس لماهيته متفرعا على المساواة كما سلف الآن
فعدم العروض في الكلام الثاني لعدم عدم المساواة كما هو حكم عكس النقيض وعدم المساواة
يستلزم العروض كما في الاول فعدم العروض مستلزم للعروض هذا خلف
تقرير الملازمة في هذه الشرطية ان وجود الواجب مساو لو لم يكن عارضا

بلزم

وجودات الممكنات ايضا عارضة بناء على ما ثبت من الاشتراك المعنوي
فيكون وجودات الممكنات ايضا عين حقايقها فيلزم المساوات في عدم العروض
وهو باطل لما ثبت عنده ايضا من الوجود في الممكنات زائد على المهية ولا يخفى
ذيل شبهه هذا الحاصل حيث تحقق المهية وعدم تحقق الوجود فالمقدمة
مساوات المعلولات لعلتها في كون حقايقها ايضا عين وجوداتها وان كانت
تابعة العبارة او كون وجودات الممكنات عارضة فيكون الوجود مشتركا لفظا
وهو خلاف ما قام عليه الدليل وحكم به البداهة والسيد في اثناء تقرير شبهه
ما يشبه هذا من حكم بكذا والحقيقة الطبيعية النوعية والجواب عنه ايضا وبما
قررنا في بيان الملازمة يمكن دفع التشويش والاختلال بان يقال الملازمة بين
المساوات عروض الوجود نفسه ايضا لمهيته والمساوات المترتبة على عدم العروض
في عدم العروض بان لا يكون وجودات الممكنات ايضا عارضة لمهياتها فانه الثاني
المحال هذا وقد علم في بيان الملازمة ان حقيقة الوجود الواجب اما ان يكون عين
حقيقة الوجود الممكن او جزءها فان كان عين حقيقته يلزم ان يكون وجوده
مساويا لسائر الوجودات في الحقيقة وان كانت جزءها حتى يكون لوجوده حقيقة الوجود
جزء وحقيقة اخرى يلزم الاشتراك اللفظي وان وقع الوجود على الوجودين اما ان
يكون بمعنى واحد او لا والثاني يستلزم الاشتراك اللفظي والاول يستلزم ان
يكونا متساويين في الحقيقة ثم قيل هذا نظر فان احد الامرين كما يلزم على تقدير عدم

عروض الوجود الواجب لمهيته فلازم ايضا على تقدير العروض وما يرد هذا النظر على التقرير
الاول اذ قد حمل فيه الى كون وجودات الممكنات ايضا عين حقايقها وذلك
بحمل المساوات في التالي على المساوات في عدم العروض فتدبر منه
هذا الكلام قد سبق ايماء الى ان السابق المنقول ان هذا الحاصل ادعى كون
احدهما كون الوجود مشتركا معنويا والاخر بينه وثانيهما كونه متواطيا خاصة بان
التشكيك ينافي الاشتراك المعنوي وقد اختلفا فيه فلذا حمل المحقق
اللفظ المجمل بمعنى التشكيك وان الاشتراك المعنوي لا يستلزم
الانفرادات في الحقيقة والاحكام وان صحت العبارتين على معنى واحد بان
يحمل قوله وحكم بعد ذلك ايضا بالاشتراك المعنوي يحمل المساوات على المساوات
في المفهوم كان الغلط في استدلاله الاشتراك المعنوي على الاشتراك في الحقيقة
والاختلاف الاخر في موضوعات المحمول المشكك اعم من الاختلاف بالتشخص
كالاسباب للموجودات الموقوف عليه اولى بالوجود واقدم والاختلاف ببعض الذاتيات
كالسواد الشديد لبياض الثلج والعاج المشتركين في الجنس اي الكيفية المحسوسة
المختلفين في فصل الحقيقة والذات واما الوجود الواقع على وجود الواجب ووجودات
الممكنات فان اريد بوجود الواجب هذا المفهوم الانتزاعي العام اي المصدر
فيتبين على ما هو الظاهر المتبادر الى افهام العامة مصدق الوجود عليهما من قبيل الاول
وان اريد بوجود الواجب ما هو المتصف على ما هو نتيجة البرهان وموجب التعقل الكامل من الوجود

والمائية والمعية فيه ما شيء واحد فيرتفع حديث التشكيك المتفرع على ان المشترك

المعنوى [illegible] فتدبر الا بالاشتراك اللفظي وذلك لان التشكيك [illegible]

[illegible] ثم [illegible] المعنى وهو [illegible] المعنى [illegible] مفهومه [illegible] وكذا افراده [illegible]

بل على الاختلاف اى بل يكون مرجع هذا الاختلاف الحمل الى ان كان مشتركا

لفظيا بل [illegible] الحمل في [illegible] على تلك الاشياء ثم ان سبب الاختلاف

الحمل التقدم [illegible] والاولوية والاشدية المستندة الى ذوات الموصوفات

ما لا [illegible] العقل الصريح فان الاتصال جزء مقوم للمقدار اى الكم المتصل [illegible] الجسم

كون الجسم [illegible] المقدار والعقل يحكم بتقدم حمل ذاتى الشيء عليه على ما يتصف به

وكذا الحكم العقل بان حمل المحمول على ما لا يتصف بنقيضه بوجه اولى من حمله على ما يتصف

بوجه آخر كالواحد على ما لا ينقسم اصلا وعلى ما ينقسم بوجه آخر وكذا الحكم بان صدق

وصف على ما فيه اثره اكثر [illegible] اشد من صدقه على ما ليس كذلك

كالابيض [illegible] الذى [illegible] غاية بعده عن السواد [illegible]

قليلا [illegible] البعد [illegible] ذلك في [illegible] الوجود [illegible] في الوجود [illegible]

بان العلة التامة في الوجود والموصوف اولى [illegible] اشد [illegible] فتدبر

بل على الواجب والممكن [illegible] الشدة والضعف لان [illegible] الكيفيات

لكن الشدة في الوجود [illegible] ترتب الآثار [illegible] وهذا المعنى لازم للشدة في

الكيفيات [illegible] قال الشيخ في بعض تعاليقه [illegible]

جاريا على نحو الاختلاف [illegible] المذكورة [illegible] الاختلاف [illegible] المحمول

ان هذا في سواد [illegible] من ذلك في سواد [illegible] فلا يكون ذلك

[illegible] الى البياض بان يكون هذا اقرب الى البياض من ذاك [illegible]

معنى الشدة [illegible] وليس على هذا ان يحمل صدق الوجود على [illegible]

[illegible] فان [illegible] من تحقق الوجود بخلاف [illegible] اولى [illegible]

الاسم كما في الواحد [illegible] بوجه [illegible] بوجه آخر [illegible] الذى [illegible]

لان [illegible] لا يختلف [illegible] لم يكن المحقق [illegible] البرهان على صحة هذا [illegible]

لم [illegible] على المدعى [illegible] المختلف [illegible] لا يكون [illegible]

[illegible] ان [illegible] لا يختلف [illegible] العكس [illegible]

[illegible] بان [illegible] التشكيك بالاولوية والاقدمية والاشد

الكلام المتعلق بهذا المقام في موضع آخر [illegible] على [illegible]

[illegible] واختلاف البياض في حد البياض المطلق فان [illegible]

في حد البياض المطلق [illegible] قال في التعليقات [illegible] هذا

سواد من ذلك [illegible] السواد المطلق [illegible] هذا السواد المطلق

لا [illegible] بالسواد [illegible] الحقيقة [illegible] الوصف العام [illegible]

[illegible] اللفظ [illegible] على التعيين [illegible] في [illegible] الحقيقة

[illegible] الالوان [illegible] كانواع [illegible]

[illegible]

وراجحية المعتبر الى غير ذلك بمعرض الحقائق النوعية بالاضافات الى الموجودات
حتى مباين الشي ومباين العلاج وذلك لان ما افاد ما ذكره المحقق في
التعليق في هذه الاحكام فذايم البرهان على كونها في مراتبها [illegible] الكلية المشتركة
متباينة بالنوع للحقيقة واما بيان ان انواع الكليات المحصورة بين طرفي النقيض
غير متناهية ورئ لتناهي ان المعنى المنقول على كل من تلك الانواع الواقعة في البين
بالتشكيك لازم لها [illegible] التفصيل فيها يفضي الى التطويل ثم اعلم ان المتكلمين
الاولين لا حسن لهم في اثبات ان العام المشكك نفس كل نوع ليس [illegible]
مبين المدعى وذلك لان الوجوه [illegible] اشارة الى ان منع [illegible]
لا الاشتراك المعنوي كما مر [illegible] ثم ان جعل الوجود المطلق العام لازما للوجود لو اوجب
وجودات الممكنات لا ينافي ما قام عليه البرهان من ان الوجود الذي هو مبدأ
ترتب الآثار على الموجودات لا يكون لازما لشيء من الحقائق النوعية [illegible]
اللزوم كما سبق فان كل معنى لازم لماهية المقيد يقتضي حينئذ [illegible]
سبب ما وذلك لان كل طبيعة من الطبائع لا تقتضي الاتصاف بشيء [illegible]
يستدعي سببا مقتضيا وذلك ظاهر [illegible] والجواب [illegible] ان
الوجود الذي جعل موضوع القضية الحكم عليه بالافتقار [illegible] ان كان الوجود المطلق
اللازم للموجودات الامكانية مختارا انه يقتضي العروض للموجودات الامكانية [illegible]
الواجب تعالى والموجودية تعالى به وان كان الوجودات الخاصة [illegible] حقائق

متفاوتة مشككة ونختار ان جنسها يقتضي العروض للماهية ومعها بالقضية وذلك
لاختلاف المقتضيات بالحقيقة وذلك كالنور الواقع معنى واحد على الانوار
المختلفة بالتشكيك مع اختلاف حقايقها واثارها الفائضة [illegible] فان الله تعالى
نور السموات والارض وكذا الحرارة المطلقة الصادقة بالتشكيك على الحرارات
المختلفة بالحقيقة لاختلاف اثارها فان منها ما يقتضي الاستعداد والجذب وبعضها
[illegible] وهي الحرارة الغريزية المسماة بالحرارة [illegible] والحرارة الالية
والنباتية [illegible] البدن [illegible] في [illegible] الاجساد [illegible]
الصورة النوعية وهي الحرارة [illegible] اذا [illegible] في الاجسام [illegible]
السيالة [illegible] الى [illegible] بخلاف سائر الحرارات
على ان الحق ما ذكرناه اولا وذلك لان عدم سبب الوجود سبب
لعدم العروض وان السبب [illegible] الوجودي
في العقد والحق ان السبب المحتاج اليه وجوديا كان او عدميا فان عدم [illegible]
يستند الى عدم ما يتوقف عليه وجوده [illegible] سبب عروض الوجود للماهيات
الممكنة لما كان هو الواجب [illegible] يكون عدم سبب العروض عدم الواجب
ورد الايجاب بان السبب التام للعروض مجموع [illegible]
ويكفي في عدم هذا السبب التام عدم بعض اجزائه [illegible]
فان العدم لا يكون [illegible] بل الحق ان [illegible]

فالقضية القائلة بان العدم لا يكون علة للوجود وحده لكن لقائل ان يقول المعنى
العقد السلبية تستلزم لمنه الوجود والموضوع او شرائطها لثبوتها لا ما هو موجود الرابط
اما مطلق المدلول عليه موضوعا كان او شرطا فالقضية ممنوعة والسند اشتراط
وجود الشيء في نفس الامر والجواب التحقيقي ما ذكره المحقق لقيام بالذات ارادة
هذه القضية عدم قيام وجوده بغيره لو كان اعلقه فانه تعالى الوجود المعنى
والوجود الصرف من غير شائبة تكثر وانقسام وانفصال لا يقبل الوجود فالوا
المطلق
اذ قلنا انه مع موجود او رواه انه بحث الوجود لانه يستحيل موضوع لغيره الوجود او
ذاته او مقوم ما هو [illegible] على سبيل الدلالة فالحال في كل موجود
اشتراكا في الحقيقة النوعية لها ما [illegible] ثم حكم الامثال واحد فما يجوز عليها
بالذات [illegible] لا يجوز ذلك فان من موجبات الجواز والامتناع الحقيقة النوعية
المشترك [illegible] بعض الاحكام العارضة لبعض الافراد لا يقتضي اشتراكها
[illegible] ذلك فالوجود [illegible] ان هذه الشبهة هي بعينها مشتقة
فردي الشبهة الاولى والاول والثاني [illegible] الواجب والممكن
في الوجوب والامكان والجواب ان الوجود [illegible] المراد بالوجود
المشترك فهو ليس بحقيقة نوعية بل هو من عام لازم [illegible] حقائق مختلفة
مختلفة [illegible] وان افراد الوجود [illegible]
[illegible] حقائق [illegible] مختلفة [illegible] كل حقيقة [illegible]

فان بعضها يقتضي الافتقار [illegible] كذلك وبعضها الاستغناء [illegible]
[illegible] ان تأثير العلة [illegible] لمساوات التأثير والتقدم
[illegible] اشتراط التأثير بالتقدم والتحقيق التقدم لازم للتأثير
[illegible] كانت في الحدوث [illegible] ان هذا دليل اخر على ان الماهية لا تكون
علة لوجودها [illegible] في الخارج [illegible] التقدم [illegible] كون التقدم
التأثير [illegible] لا يناسب الاداب المناظرة لكن لما كان في [illegible]
من [illegible] والجواب [illegible] ولما كانت الماهية
هذه [illegible] بالوجود على المعلول
كانت [illegible] كالماهية الممكنة للوجود كذلك مع انها غير متقدمة بالوجود
على [illegible] هو الوجود [illegible] بالجواب [illegible] الفرق بين المدعى
وصورة النقض بان المدعى ان الماهية لا تكون علة لوجودها في الخارج والماهية
صورة النقض [illegible] وجودها في العقل [illegible] والسند [illegible]
لا [illegible] التقدم بالوجود على [illegible] والسند [illegible] والجواب
وابطال السند والاستدلال على ان الماهية ليست قابلة للوجود في الخارج
في الشرع وذلك يقتضي [illegible] القول [illegible] معنى لازم الماهية
لان مراد الشيخ [illegible] ان يكون [illegible] الشيء بسبب [illegible] من صفاته
الى لازم الماهية فان [illegible] ليس معنى لازم الماهية [illegible]

سبب وجود ما سواه مما جرت عليه كلمة المحققين ان المسبب مخصوص الوجود

مدخل فيه واللازم لا يرجع بالخصوص الوجود الا بما فيه مدخل وكذا الامر

الوجود الا بما مدخل فيه وهذا المحقق قدس سره في الجواب والشفاء

واجب الوجود المعين اي بيان اثبات توحيد الواجب لما اثبت ان سلسلة

الممكنات على وجوده خارجة منها وكان كل موجود في العين متشخصا فيه بالضرورة

من التعين على الدليل ولذا وصف الواجب بالتعين وجعله جزءا من مفهومه

المعين وهذا اقرب من الوجه الذي ذكره المحقق منقول لتنبيه الشيخ

على ما ذكره الشيخ لما كان من الضرورة الضرورية ان كل موجود في الخارج متعين

متعين الواجب تعالى الذي هو جاز ممتاز عن جميع ما يغايره اي تعينه

الخاص اما ان يكون عين كونه واجب الوجود حتى يكون معنى واجب الوجود المتعين

لهذا التعين فلا يغايره فقد يقال او لم يقدر لم يمكن الا متشخصا بهذا التعين والا

لامتنع فرض من الواحد لا بعينه فلم يكن الآخر واجب الوجود لا مع معلولا للتعين الى موجبه

بالتعين الخاص وهذا الشق ما ذكره الشيخ وكذا الكلام على تقدير جزئية التعين

فانه جزء مميز بالضرورة او يكون جزءا مع مقوم عليه فلا يتم اما ان يكون واجب الوجود

متعين الخاص ومعلوله ما مشتبهة له واجب الوجود غيرها المتعين وهذا هو

الشق الاول الذي ذكره حينئذ ان كان تعينه ذلك لاجل ذاته فقط دون غيرها

التعين الخاص معا هو مدار البرهان فان الاكتفاء بالتعين مطلقا لا يكفي فيه

الحقيقة اذا كانت علة لذلك التشخص المخصوص يكون منحصرة في شخص واحد بالضرورة

فيه اذ لو كان لها فرد ان متباينان كان لكل فرد متعين آخر بالضرورة

والحقيقة متحققة في كل منهما ان كانت علة لتعين هذا الفرد الآخر

بعد تحقق تلك الحقيقة ومعناه ان ذلك التعين يلزم التخلف وهو خلف

وكذا الكلام في الفرد الآخر وان كانت علة لكل من التعينين يلزم

فقد يقتضي الحقيقة البسيطة الترجيح بلا مرجح في اختصاص كل فرد

بتعين مخصوص مع استواء نسبة الحقيقة اليهما وعدم مدخلية الخارج

ولا يخفى ان هذا البرهان الذي عليه يعتمد يقتضي الحقيقة البسيطة اي الترجيح

الترجيح بلا مرجح وان كان دليل الكل الى امر واحد بوجه واما اوردنا

والمجمع ولذلك يرد منع احتياجه الى امر لا يكونه واجبا بالذات وذلك لان حقيقته

محدودة فلا يكون مستغنية وللعقل في توصيف الواجب بالتعين ايرادا لمسه

او لم يمكن وجوب الوجود علة لهذا التعين بل كان التعين معلولا لامر آخر يكون

واجب الوجود المعين من حيث وجوده الشخصي اي هذا الوجود الخاص معلولا

ضرورة توقفه بهذا الغرض على التعين الموقوف على امر آخر ولا يخفى ان ترتيب

التالي على المقدم اي قولنا لو كان التعين لامر آخر لكان المتعين من حيث

هو متعين معلولا بين لا يحتاج الى بيان سيما اذا ذكر في البيان السبب بالعلية

ولذا اكتفى في الشفاء على هذا القدر خال فيه وان كان تحقق هذا المعنى لهذا

[illegible]

لا من ذاته بل من غيره فاما هو هو لان هذا التعين ح يكون وجوده اي ح
مستفادا من غيره فلا يكون واجب الوجود بحت لكن ذلك الشيء الذاتي فان
واستفادا للمقيد بنين المذكورين فكان من المعلوم مع مساوات الافتقار
في التعين الى الغير وجوب الوجود وهذا تحقيق هذه الاشارة مستقلا [illegible]
لاثبات هذا المدعى فقوله واجب الوجود المتعين الى قوله معلول بالتعين [illegible]
احالا [illegible] الى آخره وبيان آخر استعملت في [illegible]
حكمة [illegible] قد سقطت من قلم الناسخ والاصل [illegible]
في تقرير هذا الكلام حيث قال وان كان واجب الوجود لازما للتعين [illegible]
لازمه [illegible] على ذات الشيء او لو كان التعين لازما [illegible]
فان كان الوجود الواجب لازما للتعين فاما ان يكون التعين هو العلة الى [illegible]
اما وعلى الاول يلزم كون الوجود الواجبي المعنى لازما لعلته وعلى الثاني كونه لازما
لصفة [illegible] في الاشارة المتقدمة على التقدير [illegible] معلولا
الصفة [illegible] ان كون التعين المعلول [illegible]
اين استفاده من ذلك المحال اللازم وان كان الوجود الواجب عارضا للتعين
فهذا القسم اي العارض [illegible] يكون [illegible] لان العارض [illegible]
المراد منه العارض الخارج من الذات [illegible] الذي لا يكفي في [illegible]
المعروض [illegible] ذات [illegible] في ان مثل هذا العارض [illegible]

[illegible]

في اضافات المعروض [illegible] الى سبب منفصل وقد فرض التعين [illegible] مستفادا
[illegible] افتقار الواجب المتعين بالتعين الى [illegible] العلل [illegible]
[illegible] الوجوب الذاتي وان كان التعين عارضا للوجود الواجبي فهذا
المعروض [illegible] في الشق السابق [illegible] الافتقار الى [illegible]
مع زيادة محذور [illegible] الشيء [illegible] عارضا للعارض [illegible]
الوجود الواجبي معروضا للتعين [illegible] كان [illegible] هذا التعين
[illegible] الكلام الى التعين السابق [illegible] الى [illegible]
[illegible] وان كان ذلك [illegible] اشارة الى [illegible]
كون التعين المعلول بعين الواجب الوجود او يلزم منه كون الوجود الواجب
[illegible] التعين [illegible] وان كان [illegible] تعين اول سابق
اشارة الى المحذور الذي ذكره في ابطال معروض التعين للوجود الواجب
[illegible] الى آخره [illegible] يكون هذا التعين المعلول لازما للوجود الواجب
القسم [illegible] التوحيد لكن يلزم منه كون الواجب الواحد معلولا [illegible]
والى اشار بقوله [illegible] الاقسام [illegible] الاقسام [illegible]
في [illegible] كون الواجب الوجود بالتعين معلولا [illegible] معلولية [illegible]
[illegible] القسم الاول وهو افتقار الوجود الواجبي هذا التعين [illegible] الواجب
[illegible] ابطال القسم الاول من الشق الثاني [illegible]

المقدمة الاولى بحسب ملاحظة العروض واللزوم فيما به الاشتراك اى الوجود
الواجب وما به الاختلاف اى التعين الخاص فى جميع الشقوق الاربعة
المجاز هذا ما عندى فى حل هذا المقام والحقيقة عند الله ثم الحكم بعبارة الوجود الراى
الواجبى بالتعين وحيث اللزوم والعروض بينهما انما هو ايضا فى بادى
حكم المشهور فانه لما كان الواجب الحق الوجود البحت البسيط الذى [illegible] حيثية
بكثرة بوجه كان الحكم بتسليم النظر والفكرة وريث [illegible] ارباب البصيرة واعلم ايضا
ان هذا البرهان يبطل كون الواجبين على تقدير التعدد متحدى الحقيقة منفردين
تحت نوع بسيط ولا يبطل كونهما مختلفين فيها بان يكون نوع كل منهما بسيطا منحصرا
فى فرد باقتضاء التعين الخاص لنوعه ويكون الواجب الذاتى عرضا عاما لهما
والقول باستناد العرض العام الى الجنس مما لم يقم عليه برهان وتلك هى الشبهة
المشهورة فى التوحيد وما يدفع هى به برهان سلب الماهية ثم لا يخفى ان المحذور
المذكور فى الشق الثالث يمكن اجراؤه فى هذه الصور وعليك بالتأمل [illegible]
عالم متعين لا قدر ان فى فرد الواجب موجود فى العين وكل موجود
فيه متعين فيه بالقسم منى منه والا لفساد القسم الاول اى القسم المذكور
اولا المستلزم للكلام فانه كون التعين لازما معلولا للوجود الواجبى ما لغير
فى تقدير ان يكون [illegible] للوجود الواجبى كذا [illegible] فى قوله يكون معلولا للوجود
الواجبى والمراد بالتقديرين كون الوجود معلولا للتعين وكونهما معا معلولين لامر خارج
وهذا التقدير الاخير يستلزم محال الاخر [illegible] كون كل من التعين والوجود الواجب معلولا

[illegible] الوجود [illegible] بحسب [illegible]
[illegible] يستلزم [illegible]
[illegible]
الاول فى هذين التقديرين وهو كون الوجود معلولا للتعين [illegible]
[illegible] الواجبى [illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
الواجبى للتعين [illegible] الاثنين [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الواجب الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والاطلاق وبهذا كان الحيثية الاطلاقية راجعة الى ذي الحيثية بخلاف حيثية [illegible]

من حيث هي او الوجود من حيث هو ثم ان المستدلين الذين [illegible]

الاستدلال السابق [illegible] ان يكون [illegible] من حيث هو [illegible]

جاريان على تقدير اللزوم ايضا اذ يكفي ان يكون التعين لازما للوجود الواجب

لكن ان يكون [illegible] من حيث هو طبيعة عامة الى [illegible] ما ذكر بل [illegible]

الا [illegible] لزوم [illegible] الوجود [illegible] اللزوم وجود التعين [illegible]

من حيث هو طبيعة غير عامة اي غير مقيدة [illegible] العموم [illegible]

[illegible] بالخصوص او لا [illegible] من العموم والخصوص لا [illegible]

لكان [illegible] الوجود [illegible] لا يكون [illegible] من حيث هو طبيعة لا عامة

اي الطبيعة [illegible] لا يكون [illegible] الوجود الواجب

هو طبيعة لا عامة ولا خاصة كما هو [illegible] من [illegible]

ان يكون الوجود الواجب [illegible] لازم لكون الوجود الواجب

معلولا [illegible] ذلك التعين ثابت [illegible] كون التعين [illegible]

كما سلفت للاشارة [illegible] الكون [illegible]

[illegible] على ان [illegible] الواجب المخصص من حيث [illegible] تقدير [illegible]

التعين [illegible] على [illegible] لوجود [illegible] اللزوم [illegible]

[illegible] من شيء [illegible] ان [illegible]

[illegible] كون الواجب [illegible] ما [illegible]

[illegible] من حيث هو [illegible] الى

التعين [illegible] الى [illegible] فلا كان [illegible]

الوجود الواجب [illegible] لكونه [illegible] التعين [illegible]

المقسم الى الاقسام الاربعة الى [illegible] ملاحظة اللزوم والعروض بين التعين

[illegible] الى [illegible] التلازم و

التعارض [illegible] التلازم التعارض [illegible]

[illegible] باللزوم [illegible] الملزوم [illegible]

من [illegible] اللازم [illegible]

[illegible] العروض [illegible]

وذكره المحقق [illegible] الامام [illegible] ذكرها [illegible]

[illegible] التعين [illegible]

[illegible] الوجود الواجب [illegible] بالعلية [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] ان [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

الاول [illegible] من [illegible]

[illegible] التشخيص [illegible] على [illegible]

مقتضاها من المعنى الاول فان الملازمة بين عدم العام الذاتي وعدم الجزء [illegible]
وعدم الشرط والمشروط متحققة في نفسها بعد التلازم بين عدم العلة التامة
ومعلولها وعدم كل من المتضايفين مع عدم الآخر متحقق في نفس الامر [illegible]
المتلازمين في الكذب [illegible] المتقابلين [illegible] وقد تحقق الملازمة بين [illegible]
كوجود احد الضدين في موضوع وعدم الآخر فيه كما هو المدار في ما نحن فيه
حقيقة فيه [illegible] بين العدمي والوجودي كعدم احد الشيئين [illegible]
والملزوم وجود الآخر [illegible] وقد تحقق التلازم بين الوجودي والعدمي [illegible]
احد النقيضين او وجود لا آخر وعكسه هذا في الملازمة والتلازم واما [illegible]
[illegible] بين عدمي ووجودي [illegible] كالجهل والتجرد للنفس [illegible] الابدان
[illegible] العدم [illegible] الاعتبار [illegible] وجودي عدمي [illegible]
والنفسية [illegible] وقد يعرض العدمي للعدمي كالعدم العارض لنفسه [illegible] العاقل
ادراكه معنى لنفسه وكذا العدم العارض للجهل والتجرد ونحوها من المقتضيات
النفسانية نعم الممتنع عروض الوجودي بالمعنى الاول للعدمي باي معنى كان [illegible]
كان الوجود الواجب اي المستغني عن العلة والتعين الخاص اي الشخص [illegible]
والجزئية الحقيقية ونحوها من المعاني الثابتة في العقل مع كونها [illegible] بالمعنى
الثاني [illegible] العقل ملاحظة [illegible] بالجزم [illegible]
يترتب على كل منها [illegible] اثبات [illegible] بالعينية كما نقله الشيخ [illegible]

[illegible]

في [illegible] هذه الاستعارة [illegible] ان واجب الوجود والواجب [illegible]
[illegible] فان مراده [illegible] بنفسه [illegible]
والامتناع والعدم المراد [illegible] بالمعنى [illegible] الشرط [illegible]
على المعدوم فان المعدوم [illegible] بالضرورة [illegible] وامتناع الوجود [illegible]
بالمعنى الثاني فان [illegible] الوجوب [illegible] الاستغناء [illegible] السلب [illegible]
العدم [illegible] السلب [illegible] بمعنى [illegible] باعتبار [illegible] في
واجب الوجود اقول [illegible] في عبارة الشيخ وجود واجب [illegible] ان كان
[illegible] لكن [illegible] ليست [illegible] التعين [illegible] في [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] والذات المستغني [illegible]
[illegible] الاولى [illegible]
والعوارض فان [illegible]
[illegible] الواجب الوجود في [illegible] واجب [illegible]
[illegible] فان المذكور فيه وجود واجب لا واجب الوجود والفرق بينهما [illegible]
العقلية [illegible] فتامل [illegible] الشيخ [illegible]
فيان التعين [illegible] بين ان [illegible] الواحدة لا يمكن ان [illegible]
[illegible] الى [illegible] جزء الذات [illegible]
[illegible] الآخر [illegible] الحقيقة الواحدة [illegible]

مشكوك مغشيها وهذا التحقيق هو الذي ذكرناه في مباحث الماهية [illegible]

ويظهر منه ان الكثرة [illegible] في الصفات العارضة القريب الى الطبيعة [illegible]

وذلك لا والوجه المفيد للتشخص [illegible] ان يكون [illegible] تحقيق

فيها بعد [illegible] اما [illegible] لا بجزء [illegible] للكثرة والتشخص [illegible]

مشتركة والا يلزم [illegible] كونه [illegible] بدون [illegible] كذلك [illegible] في

تفصيل هذا الاجمال [illegible] لم [illegible] في [illegible] الطبيعة [illegible] كل شيء [illegible]

ولذا لم [illegible] في انواع الموجودات [illegible] في [illegible]

[illegible] الانضمام [illegible] عارضة [illegible] تلك الامور والنسبة [illegible] في

[illegible] التكثر [illegible] العقل بلاحظة [illegible] كل [illegible] الطبيعة [illegible]

الامور الخارجية على [illegible] التشخص [illegible]

بالتحقيق [illegible] وجود الاول [illegible] الوجود [illegible] على [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] الذي [illegible] موجودا [illegible]

[illegible] الموجود المتشخص [illegible] بالذات [illegible] وجود

متقدما على وجود الاعراض [illegible] كذلك التشخص وهذا [illegible]

[illegible] في التعليقات [illegible] الشيء [illegible] التشخص

وجوده [illegible] واحد وقال الشيخ [illegible] في التعليقات [illegible] الشيء [illegible]

الشيء [illegible] التشخص [illegible] وجوده [illegible] الكلام في [illegible]

[illegible] هو [illegible] هذا التعين [illegible] العوارض [illegible]

[illegible] الى [illegible] الانضمام [illegible] واذا تقرر [illegible]

التعين [illegible] الى [illegible] العلم [illegible]

[illegible] العوارض [illegible] الى [illegible]

[illegible] الى العوارض [illegible] اللزوم [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] على ان التعين [illegible] البتة [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] التعين [illegible] كما هو [illegible]

[illegible] الواجب الوجود في التعين [illegible] العوارض واللزوم [illegible]

المراد اللزوم والعوارض في العقل [illegible] التعين اللازم [illegible]

[illegible] وجود [illegible] كل موجود [illegible]

معنى التعين [illegible] الموجودات المفارقة [illegible] التعين

التعين [illegible] في [illegible] النفس [illegible] التعين الاول [illegible]

[illegible] التعين [illegible]

الا [illegible]

[illegible] التعين [illegible] التشخص [illegible]

[illegible] في [illegible]

التشخص [illegible] الوجود في [illegible]

التعين [illegible]

ليس كذلك وليس بناء الحجة على اجود الفرض ان كان المراد [illegible]

العدم [illegible] لنقول السقين الى [illegible] جنسية كلية [illegible] لعدل [illegible]

[illegible] واشياء افراد [illegible] بعض [illegible]

كما هو شان [illegible] لا نزاع [illegible] [illegible]

بالعوارض الغريبة [illegible] فان العوارض [illegible] علامات [illegible]

زوال العوارض المشخصة كما او تبدل [illegible] جسم او [illegible] كيفية او غيرها

[illegible] في الاكثر في اللفظ المعنى بالتفصيل لا زالت زوال العوارض

[illegible] للسقين [illegible] الذي [illegible] الجواب الشيخ المحقق [illegible]

[illegible] على [illegible] ثبوتية [illegible]

ثبوتية [illegible] الاشخاص [illegible] بحيث [illegible]

على [illegible] فتدبر [illegible] هذا الاستدلال [illegible] ان [illegible]

ومبناه ايضا على لزوم التسلسل [illegible] انه لو كان [illegible] لا [illegible] الطبيعة في [illegible]

الى [illegible] التسلسل

[illegible] التغير [illegible] العوارض [illegible]

[illegible] العوارض الغريبة في كل مرتبة [illegible] سابق [illegible]

[illegible] هذه العوارض بل [illegible] بحيث [illegible] التفصيل [illegible]

[illegible] العوارض الغريبة [illegible] في عالم [illegible]

[illegible] الاستعدادات [illegible] في كل مرتبة [illegible] موجود [illegible]

[illegible] صورة [illegible] او وجودات [illegible] مشخصة [illegible]

كما [illegible] في [illegible] الى [illegible]

[illegible] بكيفية او صورة مختلفة [illegible] او صورة [illegible]

[illegible] الى الهيولى [illegible] الجزء [illegible]

[illegible] فان كان [illegible]

[illegible] كل [illegible]

[illegible] الى [illegible]

[illegible] في كتب [illegible]

[illegible] المحقق [illegible]

الى الطبيعة [illegible]

[illegible] العوارض [illegible]

[illegible] قال [illegible] في [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] ان [illegible]

[illegible] في الوجود [illegible]

[illegible]

صح فان من جملة الاشياء لا يلزم ان يكون موجودا وقد مر ان الوجود
ليس الا [illegible] حقيقة الوجود [illegible]
بجميع [illegible] في الوجود واستكمال [illegible] في [illegible]
[illegible] القدس [illegible]
[illegible]
الا ستعداد [illegible] الى سائر [illegible] الكمالية [illegible]
[illegible] الاتصاف بصفات [illegible]
[illegible] الشيء الاول المستعد [illegible]
[illegible] مستعد [illegible] الشيء الثاني المتقدم [illegible]
[illegible] الوجود المستحق [illegible] في هذا [illegible]
الى [illegible] مستعد في الكامل [illegible] المقصود ان كل نوع طبيعي [illegible] افراده
[illegible] افراده [illegible] العوارض الغريبة [illegible] المستحق [illegible]
[illegible] في فرد [illegible] التخلف [illegible] مقتضى الطبيعة [illegible]
[illegible] التخلف في [illegible] مستحق [illegible]
الغريبة [illegible]
الغريبة [illegible] الطبيعة [illegible]
الى [illegible] العوارض الغريبة [illegible]

[illegible] العوارض الغريبة [illegible]
[illegible] العوارض الغريبة [illegible]
[illegible] المادة [illegible]
عوارض [illegible] باستعدادات [illegible] المادة [illegible]
[illegible]
[illegible] المادة [illegible] المادة [illegible]
[illegible] ان كل طبيعة نوعية [illegible] افرادها [illegible]
الغريبة [illegible] افراد [illegible]
[illegible] في فرد [illegible]
الى [illegible] العكس [illegible]
[illegible] ان كل نوع [illegible] افراده [illegible]
[illegible] افراده [illegible]
[illegible] الاوقات [illegible]
من الاجرام والكواكب [illegible] الاوقات [illegible]
[illegible] الذي [illegible]
[illegible] المستحق [illegible]
[illegible]

في ثبت [illegible] والامكان في [illegible] [illegible] في [illegible]
الذي [illegible] في [illegible] الطبائع المتعددة متحققة في الافراد ويمكن [illegible]
الذي [illegible] المتعددة [illegible] على [illegible]
اي انه جميع [illegible] واحد كان الاختلاف بين [illegible] الحقيقة
النوعي [illegible] الامر [illegible]
الفرد الحقيقية كالانسان [illegible] والاجل [illegible]
نحو الطبائع [illegible] هذا الكلام [illegible]
غيره [illegible] ان قول الشيخ [illegible]
من هذا [illegible] ان الاشياء التي لها معنى واحد [illegible] وذلك
في الماديات من الاجسام والصور والاعراض والنفوس [illegible]
الى [illegible] هذا [illegible] على [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] واعلم ان هذا [illegible] كل الاشياء [illegible]
المحقق في هذا التحقيق [illegible] خلافا للشيخ [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible]
[illegible] كان [illegible]
[illegible] الى العقل [illegible]
افتقارا [illegible] الشيء الواحد [illegible] ان معنى [illegible] على شيء [illegible]

[illegible] بيان الحكم [illegible]

كان [illegible] بينها بالحقيقة افراد الشيء الواحد الموجودة في الخارج والوجود [illegible]
[illegible] عام [illegible] غير [illegible] هذا المقام [illegible]
[illegible] الواجب تعالى [illegible]
ان المقول على الكثرة مقول [illegible] وقد علم ان الواجب تعالى ليس مقولا
[illegible] ليس مقول على الكثرة [illegible]
ان [illegible] ذاته [illegible]
[illegible] ذاته [illegible]
على ان في قوله [illegible] التعين [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] على الكثرة [illegible]
[illegible] بالحقيقة [illegible]
لغير ذاته تعالى [illegible] في سائر الصفات [illegible] الواجب تعالى [illegible]
الاشياء [illegible] وجود المركب [illegible] وجود
[illegible] الوجوب الذي هو [illegible] الوجود [illegible] المركب [illegible]
منه هو واجب بالذات [illegible] الوجوب الذاتي والتركيب [illegible]
لازم التركيب وهو الافتقار الى الغير وجوب الوجود فان كل مركب [illegible]
[illegible] واجب بالذات فلا شيء من المركب بواجب بالذات
[illegible] شيء من الواجب بالذات بمركب [illegible] الواحد [illegible]

هذا الثاني والثاني الاول واحد [illegible] منه [illegible] المركب بالذات

متقوما بالجزء [illegible] الى [illegible] المتقدم عليه وهذا من [illegible]

[illegible]

[illegible] بالذات [illegible]

[illegible] وجوب كل واحد والواحد فان المراد بالجزء اما الاجزاء التي [illegible]

الا [illegible] المركب عليه [illegible] المركب [illegible] في هذا المعنى [illegible]

الى [illegible] عدم الكل [illegible] المتقدم [illegible]

المركبات [illegible] الذهن [illegible]

الذي [illegible] المركب بالذات [illegible] متقدم عليه بالذات [illegible]

مقارن له بالذات [illegible] التركيب العقلي [illegible]

ان التركيب العقلي [illegible]

[illegible] التركيب العقلي [illegible]

[illegible] المحقق [illegible]

[illegible] الانقسام [illegible]

المحقق [illegible] الانقسام

في [illegible] الشيخ [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible]

[illegible]

لو [illegible] الانقسام [illegible] الى [illegible] المركب [illegible]

المركب الخارجي [illegible]

[illegible] الانقسام [illegible] الواجب [illegible] بالذات

[illegible] الوجود [illegible] متقدم [illegible]

المتقدم على [illegible]

المركب [illegible]

وعدمه البعض الآخر والفرق بعد والتقدم في الاول [illegible] الثاني [illegible]

[illegible] في القسم الثاني [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاقسام

[illegible]

[illegible] الانقسام [illegible]

اي في العقل والثاني [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الانقسام [illegible]

[illegible]

[illegible]

انقسام الميزان الى الاجناس [illegible] والثاني انقسام الكليات المتصفة

كما هو في السلاسل [illegible] التقسيم [illegible] الى الاجزاء [illegible]

الوجودات [illegible] وجود المتحققة بالنوع فان المفصل [illegible] في [illegible]

كذلك في الاعتبار الثاني [illegible] انقسام الكلي الى [illegible]

[illegible] فان الذي [illegible] الى [illegible] انقسام المركبات [illegible]

[illegible] للكليات المتصفة [illegible] الجزء [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] تفصيل الاقسام [illegible] الواحد [illegible] المركب [illegible]

[illegible] قوله [illegible] المركب [illegible] وجود المركب [illegible]

[illegible] بالجزء المتصف [illegible] المتصف [illegible]

[illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] بالفعل [illegible]

للمعدوم [illegible] العقل السليم فان الجزء اي ليس شي [illegible]

[illegible] الجنس [illegible] تركيب النوع من الجنس والفصل [illegible]

[illegible] في العقل [illegible] والعينية [illegible]

[illegible] والاقرب في الكتاب [illegible]

الثاني الاول [illegible] الاثنان [illegible]

والواجب [illegible] الحقيقة [illegible] الواجب المركب [illegible]

جسم از

المركبات من الاجزاء [illegible] في الوجوب [illegible]

[illegible] الواجب الوجود [illegible] الشيء [illegible]

الواجب الوجود من [illegible] الوجود [illegible] الان [illegible]

في [illegible] والوجود [illegible] عليه نفي الانقسام [illegible]

[illegible] المذكور [illegible] الواحد [illegible]

هذا التقرير [illegible] كان على [illegible] ان [illegible] في قوله كان

من اجزائه [illegible] واجب الوجود [illegible]

نفي تركب الواجب تعالى من الماهية والوجود [illegible] على هذا التقرير تقدم الماهية

عليه [illegible] تقدم الجزء [illegible] ضرورة تقدم كل جزء على المركب [illegible]

الذات [illegible] ان المراد [illegible] في [illegible] الذاتية [illegible]

الشرح قال [illegible] ذلك الجزء اي [illegible] الجزء الذي لا يتقدم المركب [illegible]

كالصورة اي الجزء الذي [illegible] المركب موجودا بالفعل [illegible] كان ذلك الجزء

كالصورة [illegible] للمركبات [illegible] وغيرها [illegible] كالصورة [illegible]

[illegible] المقولات [illegible] على [illegible] اذ كان الجزء [illegible]

على المركب [illegible] كان [illegible] وهذا [illegible]

كلام المحقق [illegible] الجزء الذي [illegible]

[illegible] فان قيل [illegible] الماهية [illegible]

من الاجزاء لكان واجبا بغيره بمعنى ان الماهية المركبة المستغنية عن العلة الخارجة
يكون واجبا بالذات فتلك الماهية ذات جهتين الامكان الذاتي لافتقار
الى الاجزاء المستغنية عن الخارج والوجوب الذاتي ايضا واخص سريان هذا
المنع مما لا وجه له اصلا فان الممكن الخارج عن تقسيم الوجود الى القسمين بالقسمة العقلية
الحاصرة محتاج الى غيره والواجب لا يحتاج الى غيره مطلقا وهما متنافيان فلا
يصدقان على حقيقة واحدة ولو باعتبارين والمركب المذكور يصدق عليه حد الممكن
بالذات لافتقاره الى غيره الذي هو جزؤه فان كل جزء في طرف جزء غير
الكل بالضرورة ولو كان المستغني عن السبب الخارج واجبا كانت السلسلة
الكلية من جميع الموجودات الممكنة والواجب تعالى واجبة الوجود لا يحتاج
الى سبب خارج عن اجزائها ولذلك ترى الفاضل الشارح يحكم بان الواجب
الوجود ليس الا واحدا من اجزائها [illegible] المعنى [illegible] الى محل المنع والجواب
جوابا وتحقيقا [illegible] والمطلوب هنا كون المركب المطلوب الحقيقي [illegible] الشيخ
وهو نفي المركب والانقسام عن الواجب الوجود وما سماه مطلوبا [illegible] بمنزلة
للمطلوب المذكور اذ لازم البرهان [illegible] الممكن بالذات هو واجب بالذات
نتيجة ما يستلزم المطلوب كما ذكرنا فتسميته بالمطلوب [illegible] تكمل لا بد محل
الوجود في مفهوم ذاته [illegible] هذه الاشارة لبيان ان وجوده تعالى [illegible] الوجود [illegible]
عين ذاته تعالى [illegible] ان كل موجود [illegible] لا يكون الوجود الا [illegible] معلول

الموجود في الخارج بالضرورة وذلك لان الماهية الموجودة في الخارج [illegible]
لا يكون في الخارج من قبيل اتصاف الحقائق بلوازمها وذلك لما عرفت ان الوجود يجب ان
لا يكون لازما للماهية من الماهيات فهو من قبيل اتصاف الذوات بالمحمولات
العرضية الى الغير الضرورية الذاتية فضرورة انحصار المحمول الخارج عنها والمحمول [illegible]
الغير الضرورية للذوات المعروضات [illegible]
في الاتصاف الى العلة الخارجة عنها فتكون معلولة المحمول [illegible] الوجود
هذه القضية تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما هو غير معلول الوجود فما هو عين الوجود
او مركب من الوجود وغيره ثم نضم الى هذه القضية قولنا واجب الوجود غير
معلول الوجود فينتج ان الواجب تعالى اما عين الوجود او مركب منه ومن غيره ثم
نستثني الجزء الاخير فينتج انه عين الوجود وهو المطلوب وبيان الاستثناء ما مر
في الاشارة المتقدمة على هذه الاشارة وتحقيق ذلك ان كل موجود [illegible]
فاما عين الوجود او معلول في الوجود اي موجود بالخارج [illegible]
هنا الانفصال [illegible] الكلام ان كل
موجود في الخارج اما ان يكون عين الوجود [illegible] فان لم يكن [illegible]
يكون [illegible] والا فان لم يكن كان الوجود خارجا عنه فاما ان يكون لازما او
[illegible] المعارضة [illegible] الافتقار في الاتصاف الى العلة [illegible]
[illegible] الذات غير كافية في الاتصاف وهو ينافي الوجوب الذاتي [illegible]

المقدس اما عينه او جزؤه والجزئية تستلزم التركيب المستلزم للافتقار المنافي
للوجوب الذاتي فوجوده الخاص عينه تبارك وتعالى واما ان الوجوب الذاتي
هل هو عين لشيء من الممكنات او جزء لشيء منها فامر آخر لا تعلق له بالمطلوب
ولا قدح فيه منه في اول تتم المطلوب   كل متعلق الوجود بالجسم [illegible]
البرهان على ان الواجب الوجود بالذات ليس بجسم وصغراه قوله كل
متعلق الوجود بالجسم واجب بالغير اي لغيره مدخل في وجوبه وكبراه مطوية
وهي قولنا لا شيء من الواجب بالذات بواجب بالغير ينتج لا شيء مما
يتعلق وجوده بالجسم بواجب بالذات وينعكس الى المطلوب ثم ان الجسم
يتعلق وجوده بالجسم الى ما يتعلق وجوده به فقط وما يتعلق وجوده به وبغيره [illegible]
كل شيء او لا شيء من الاعراض الموجودة بالجسم فقط ومن يكون الجسم مستقلا
في وجوده اي لا يحتاج فيه الى غيره ايضا وكذا اي يحتاج به [illegible]
شيئا مع الاعراض اللازمة للاجسام كالحرارة للنار يجب الوجوب بها [illegible]
وجوبا دائما بدوام الذات وغير اللازمة يجب الوجوب بها والغير ايضا
وجوبا غير دائمي ولعل [illegible] الاشتباه [illegible] الفرق بين الوجوب لشيء والوجوب
بشيء فقط فان المعنى الاول [illegible] ثبوت شيء لشيء وان كان وجوده
مستندا الى [illegible] ذلك في الاعراض اللازمة والمعنى الثاني [illegible]
للوجود لا بغيره ثم ان [illegible] القسم الاول [illegible]

من دون قياسها او ارتفاع ذات الشيء وهذا المعنى مشترك بين جميع الاعراض اللازمة
للاجسام اذ لا شيء من الاعراض يدوم مع انتفائها وارتفاع ذات الجوهر فانها
المعنى من خواص الكمال الاول كالصورة النوعية للاجسام المجردة   كل جسم
المقدمة ذكر البرهان على انه تعالى ليس بجسم وكبراه قولنا ولا شيء من الواجب بالذات
[illegible] ينتج ان لا شيء من الجسم بواجب الوجود بالذات وهو ينعكس
الى المقصود واعلم ان الكبرى الثاني وهو [illegible] الى [illegible] ثابت
بالوجود الاول وهو القدرة الكلية بواسطة هي لازم الجسم وهو الجسم الطبيعي [illegible]
لازمة له وبواسطة [illegible] فان الاولى بالقوة والثانية بالفعل
[illegible] برهان آخر على انه تعالى ليس بجسم [illegible] قوله كل جسم [illegible]
موجود [illegible] في النوع او في الجنس ولا شيء من الواجب الوجود كذلك فلا شيء من
الجسم بواجب الوجود [illegible] هذا البرهان [illegible]
[illegible] واعلم ان [illegible] هذين البرهانين [illegible]
ذكرها [illegible] ترتيب الادلة [illegible] تعالى   ان كان [illegible]
لا يخفى [illegible] ان كان [illegible] المركب من العناصر [illegible]
العنصرين [illegible] في الثاني كونه فلكيا وان كان [illegible] المركب [illegible] العناصر
[illegible] الفلك [illegible]
وهو ليس بمركب والعبارة [illegible] ان يقال كل جسم [illegible] ان كان كما

من الماهية ومن غير نوعه ان لم يكن مركبا منها فكذلك كان او مباينا فمنهي نقطة

واذا حمل الجسم على معنى الجنس كان الاستثناء منقطعا واذا حمل على النوع كان منقطعا

والنوع المستثنى منه يجب ان يوخذ اعم حقيقة الاستثناء بدل الى قولنا ليس بجوهر

بمباينا الا باعتبار حيثية واجب الوجود لا يشاركه الغرض منه اقامة البرهان

على نفي مشاركة الواجب تعالى لغيره في تمام الماهية وجوهرها ليتوصل به الى نفي الجنس

عنه تعالى وقد نبه بما في الكتاب ان الواجب المقدس لا يشاركه موجود من

الموجودات في شيء من الذاتيات والذاتيات لان كل ماهية حاصلة لغيره تعالى

سواء كان حصولها لغيره بنحو التمام او بنحو الجزئية متصفة بالامكان الوجود وذلك لما بان

من توحيد الواجب تعالى امتناع كون طبيعة ذات فردين احدهما واجب

بالذات والاخر ممكن بالذات ولا شيء مما هو متصف بالامكان [illegible] بماهية الواجب

بالحقيقة فلا شيء من الماهيات الحاصلة لغيره بماهية الواجب وهو المدعى [illegible]

ان هذا البرهان قد دل على توحيد الواجب تعالى [illegible] ان مشاركة الواجب

لغيره في الوجود العام ليست مشاركة في الماهية ولا في جوهرها لان هذا الوجود عرض عام

للحقائق المختلفة والمتباينة والاشتراك فيه لا يستلزم الاشتراك في المقوم واما

الوجود الحقيقي اي الوجود العيني الواجب المستغني عن جميع ما عداه الذي هو عين حقيقة

الواجب فهو ليس بعارض لشيء من الموجودات ولا مشتركا بين المنفصلات تعالى

عن ذلك ثم صرح بالنتيجة الى [illegible] وقال فواجب الوجود لا يشاركه موجود في معنى جنسي

اي في جزء الماهية ضرورة ان الذاتي المشترك بين المختلفات يكون جنسا او نوعيا

اي في تمام الماهية فلا يحتاج في انفصاله وامتيازه الذاتي عما يغايره الى معنى فصلي

اذ ان الاحتياج الى الفصل المميز في الذات انما يكون حال الاشتراك في ذاتي

عام مع جزء وحاصل هذه الاشارة انه فاقد الاحتياج الى الفصل وكذا الاحتياج

الواجب المقدس في امتيازه عما يغايره الى معنى عرضي وذلك لان امتيازه لما

الاشتراك في تمام الماهية انما يكون بامر عرضي والواجب تعالى لا يشارك شيئا

في تمام الماهية ايضا بل هو بذاته متميز المقدس عن جميع الاشياء واذا تعرف

هذا فذاته ليس لها حد اذ الحد القول المشتمل على جميع اجزاء حقيقة الشيء وما لا جزء لحقيقته

فلا حد له هذا ما في الكتاب وتقرير البرهان على ما قرره المحقق من ان حقيقة الواجب الوجود

الصرف وحقيقته [illegible] وليست الوجود المعرف مع كونه صرفا عن ظاهر المتن [illegible]

صريحا وهو ان حقيقة الواجب الوجود الصرف ثم ان هذا البرهان لا ينفي جواز تركب

الماهية الواجبة من امرين متساويين ليس واحد منهما جنسا للاخر ولا فصلا

القول الدال عليها حدا له ويكون كل منهما فصلا في فرد يستغني بعينه على الجنس والبرهان

على [illegible] ان حق الواجب تعالى لا ماهية له وما لا ماهية له فلا جنس له فلا فصل له ولا

عقليا ولا مطلقا فلا حد له [illegible] الصغرى [illegible] قد تحقق [illegible] بالضرورة [illegible]

ان يكون ماهية الشيء سببا لصفة من صفاته [illegible] وذلك التحقيق على ملاحظة النسبة بين الوجود

والماهية باللزوم واللزوم والجزئية والكلية [illegible] وكذا هذا البرهان من الالهيات

كتاب الشفا على سابر البراهين واستدل في كتاب النجاة بما حاصله ان الحقيقة
العقلية بل كل واحد منها على شي هو في الوجود غير الاخر بذاته وكل ما هو
صفة فذات كل جزء منه ليس هو ذات الاخر ولا ذات الجميع ولا يكون ان
يكون الواجب الجميع ضرورة افتقار الجميع واستغناء الواجب ولا كل منها لان
الواجب ليس الا واحدا مع ان التوحيد يقتضي ان الواجب واحدا منها وهو غير مركب
ومبناه على ان كل ماله جنس وفصل حقيقي فله في الخارج مادة وصورة ولما سبب ليلا
لما يجاء خبر امثال كما هو الصحيح في غير موضع واحد ولا يذهب عليك ان هذا لا يلزم من
ابتناء برهان التوحيد على نفي الماهية كما مر وابتناء برهان نفي التركيب الماهية
على التوحيد كما في هذا الفصل دورا اذ ليس برهان التوحيد موقوفا على برهان
النفي المبني عليه بعينه بل على برهان اخر وكذا في نفي الماهية على ان المبني على التوحيد
ليس نفي الماهية بل نفي التركيب الماهية وانما الوجود فليس له مدخل فى الامر
بهذا الوجود المفهوم العام الصادق على الموجودات الخارجية مبدأ اشتقاقها ومنشأ
ولا محل للوجود الا من حيث منشأه ان اريد بالوجود المعنى الوجود الواجب بذاته
ليس بعارض على الماهيات الكلية ولا انه امر مشترك بين الموجودات فلذلك ذكره وان اريد
الوجودات الخاصة للممكنات مع قصور العبارة عنه بل يدل على ان الوجودات الخاصة بالممكنات
بادى العلوم اشتراكها بين الواجب تعالى والممكنات وان لم يكن مختصة بالبيان
ايضا ذكر هذه الجملة هنا وتحقيق لفظ الشيخ انه لا يكون معنى قوله لا يدخل الوجود

لیس

لیس الا ان الوجود المنفی لیس مهیة ولا جزء مهية فرجع كلامه الى ان الوجود ليس مهية شي
ولا جزء مهية لشي لا يكون ما هو الوجود نفس الماهية ولا جزء مهية وحينئذ هذا بناء اقول
فبعد هذا صح لان قوله اعنى لا اشياء التي لا يدخل الوجود في مفهومها بل امر طار عليها استثبات
لكانت بين المعنى قوله وانما الوجود فليس مهية لشي ولا جزء مهية لشي الاشياء
ونبين هذا الانتقال فيه انه تفسير وتوضيح للشي وجعل الجملة الفعلية اعنى قوله لا يدخل
الوجود في مفهومها صفة للمهية فقال ما قال والصواب حمل الكلام على الاستئناف اكتنافا
وجعل قوله لا يدخل الوجود في مفهومها خبر الاشياء اعنى لما هية ومن العجب ان
هذا بقائل بعد هذا الا ان اراد فقال لكن اراد ان الوجود المنفي ليس مهية لشي ولا جزء
مهية لشي من الماهيات الكلية فهو جنس الوجود الا يشارك سلب الشي ان
في الجنس بعينه من طرح المهية الى المسند اليه كما قررنا ان حمل المهية على المعنى المشهور
المعنى فقال الحقيقة لا يلزمه التقريع الا باعتبار سلب الشي اركانه السديد من حيث
هي معقولة يعنى ان وجود المهية غيرها وزائد عليها في العقل واما في الخارج فليس شي
هو الوجود واخر هو المهية حتى يجعلا متساوقين الذي لا يتبدل وبعيد منها الوجود وجودا
ما يعين عليه في امر زائد اي ما ليس كذلك من حقيقة الافراد والجزئيات
سواء كان تمام حقيقتها كالانواع بالقياس الى الافراد المتمايزة بالعوارض المشخصة
او بعض منها كالاجناس بالقياس الى الانواع المتمايزة بالفصول وانما قال حرر الفضل

والاستيفاء بالاجناس مفضي بادنى الصفات من الحق الثاني في الالهيات الشفاء
قال فيها الاول لا ماهية له وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه فهو مجرد الوجود
بشرط سلب العدم وسائر الاوصاف عنه ثم قال بعد الفرق بين الوجود الماخوذ
لا بشرط شيء والوجود بشرط لا شيء ان الماخوذ بشرط لا زيادة تركيب وان
كان لكل شيء مميزه فهناك زيادة تركيب انتهى المستنبط الامر انه لكنه
من قوله بشرط لا زيادة تركيب والشيخ لا يعني الا الوحدة الحقة للذات
الاحدية من نفي جميع الصفات بمعنى عدم تركيبه من الاجزاء العقلية والخارجية والذهنية
والوجود لا ينافي كثرة الاعتبارات والسلوب والواجب المقدس الوجود البحت
الممتنع عليه جميع انحاء التكثر والتجزي والانقسام وان لزمه سلوب واضافات
خارجة عن حقيقته المقدسة قال في الشفاء فصل في بيان صفات المبدأ الاول
والسلم بما ادا قال فيها ان واجب الوجود لا يتكثر بوجه من الوجوه وان ذاته
وحداني صرف محض حق فلا يعني بذلك انه ايضا لا يسلب عنه وجودات ولا تلحقه
لا اضافة الى وجودات فان هذا لا يمكن وذلك لان لكل موجود نسبة منه
الحاصل من الوجود مختلفة كثيرة ولكل موجود الى الموجودات نوع من الاضافة خصوصا
الذي يفيض عنه كل وجود ولكن المعنى بقولنا انه واحدي لا يتكثر انه كذلك في ذاته ثم ان
تبعته اضافات ايجابية وسلبية فتلك اللوازم معلولة للذات توجد بعد وجود الذات

وليست مقومة للذات ولا اجزاء لها فعرفت ان لكل موجود من سلب ما لا
ملكة الاضافة بالعارضة والتقدم والتأخر ونحو ذلك انتهى المتحقق
في كلامه ... ارادوا بذلك ان الشيخ وان قال في الهيات الشفاء ان حقيقة
الواجب تعالى الوجود الخاص بشرط لا زيادة تركيب لكن لم يسمه بما يشعر به
بان امتياز الوجود الخاص الواجبي من الوجودات على وحدة الامر وانفصاله
منها بهذا الامر الزائد العدمي فان الوجود الخاص الواجبي موجود وممتاز بذاته بتمامه
... في الخارج والوجودات الخاصة بالممكنات ليس لها افراد متحققة منفصلة عنها الوجود
الحق بهذا المعنى والممكنات الموجودة بغيرها متمايزة ... من الوجود الحق الموجود
بذاته نعم ما يحتاج الشيء الموجود الى ما به الانفصال في الحقيقة اذا كان في الكل
حقيقة مشترك معه في ذاتي مقوم واما اذا ... على حقيقة مشترك للغير
كمن فيه ما الانفصال عن الجميع بالذات ... فانه لو تم هذا الدليل على بطلان
... كون جنس الواجب منحصرا في نوعه المنحصر في الفرد فان هذا النوع متقوم
بالجنس والفصل ... الا بالعينية لتشترك معه غيره في الجنس ... وفي انحصار
انحصار الجنس في النوع فلا فصل اذ لا شارك في الجنس فلا جنس فلا نوع
مندرج قال الفاضل ... ان الحد على ما يظهر من العبارة المنقولة
من الحكمة المشرقية اعم من المركب من الجنس والفصل وانما [illegible] لا يدل على
العام فان [illegible] والجواب ان الحد المنفي هو المصطلح في هذا الكتاب

انتهى وقوله فان هذا لا يمكن اشارة
الى البرهان الدال على السلب المذكور

من المقومات النقيضة كما يشعر به اصل الدعوى قوله واجب الوجود لما تركب
شيئا من الاشياء في ماهيته قال في النهج الثاني الى قوله دال على ماهية الشيء
ولا شك في انه يكون مشتملا على مقوماته اجمع ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله
لان مقوماته المشتركة جنسه والخاص فصله وما لم يكن للشيء تركيب في حقيقته لم يدل
عليه بقول يكل محدود مركب في المعنى انتهى فاذا كان كل محدود مركبا فما ليس بمركب
لا يكون محدودا فيصح التعليل ثم لو سلم ان الحد اعم مما ذكر في هذا الكتاب فنقول لما
مراده في هذا القسم من الحد اي المركب من المقومات لان القسم الاصلي الثاني مما يمكن
الواجب بقول لغيره في الماهية وجودا وهذا هو مراد الشارح المحقق بقوله فنفي الحد المحقق
لذلك منه فان المنفي في عبارة الشارح المحقق قدس سره حقيقة لا كاشفة
قوله وهذا الجواب الآخر مبني على تعميم الحد ثم ان كان المقصود عرضه قدس سره
ان الحد لو كان بطلان الحد مطلقا سواء كان المؤلف من المقومات او غيره
فهذا البرهان كما يدل على نفي التعريف بالمؤلف من المقومات يدل على نفي القسم الآخر
من التعريف الذي المصطلح عليه الحكماء المشهور وهو التعريف باللوازم الموصلة
الى حاق الملزومات وذلك لان الاصل من البرهان هو الاول يدل على نفي هذا
القسم من التعريف الذي اعني [illegible] منفصل للحقيقة عما عداه فلا لازم له لا يوصل
الى حقيقته هذا محصل الجواب من اشكال الامام وفيه نظر من وجوه الاول عدم مساعدة
المتن [illegible] بهذا الجواب فان الدعوى الصريح بسلب البحث [illegible] والبرهان المذكور [illegible] جملة

ان ماهية ما سواه مقتضية لامكان الوجود فلا يكون ماهيته تعالى مما يحدث الانفصال
فهو اخراب من ماهيته النتيجة التي هي سلب المشاركة في الذات والذاتي [illegible]
ان انفصال الماهية [illegible] ثبوت اللوازم [illegible] فلا يكون البسيط
البسيط لازم ماهيته [illegible] فان كل بسيط منفصل الماهية عن كل ما عداه [illegible] حقيقة
كما افاده الشيخ في الشفاء ودعوى انه يبطل الحكم المذكور في الكتب المشهورة
وان لم يات فان ثبت سلب اللازم الموصل على انفصال الماهية [illegible]
ان قولي لا يوصل العقل الى حقيقته [illegible] بتقدير جواز التعريف باللازم [illegible]
بينا بل هو شبيه بمصادرة فانه متوقف على ابطال التعريف الحدي باللوازم [illegible]
وقد عرفت ما فيه [illegible] الى حاق [illegible] في التعريف [illegible]
كان وجه صحيح لكنه غير مناسب لما هو المبني على نفي التعريف الحدي مطلقا [illegible]
فان قلت [illegible] فان التعريف [illegible] الى هذا [illegible] نفي التعريف باللازم
[illegible] لازم مغاير [illegible] الوجود اللازم مغاير [illegible]
[illegible] ولا يجوز التعريف [illegible]
المغايرة [illegible] لا يدل على نفي اللازم [illegible] في العقل سواء كان [illegible]
بمعنى [illegible] جميع ما عداه او [illegible] بسلب الماهية [illegible] الى اللازم [illegible] المنفصل
وان كان المغايرة [illegible] فان [illegible] ممنوع [illegible] المباينة ان [illegible]
المباينة [illegible] فبطلان التعريف [illegible] فان [illegible] في العقل [illegible]

قال فان كانت الماهية بالوجود ورباطا للتشخص والحركة وغيرها وكذا اللوازم
الرسمية للرسوم وان كان المراد بها المباينة الى جهة [illegible] بل مطلق المغرب
باللوازم مطلقا فمقرب [illegible] ان معنى الموجود [illegible] هذا البطلان [illegible] احدها
في قوله ليس الاول وغير واحد الثاني في قوله بعد الجنس [illegible] الاطلاق [illegible] عليه
فاطلاقاتي الثاني كما سيجيء الذي هو كالرسم للجوهر [illegible] اشار بقوله العبارة
الى ان الموجود لا في موضوع اذا اريد به معنى يكون كالرسم للجوهر [illegible] اطلاقه
الاول وهو قولنا ماهيته اذا كان وجودها لا في موضوع وهذا هو رسم للجوهر
بحسب بادي الرأي وقد يراد به الموجود من الماهية المتحققة بالوجود او الموجود
القائم بنفسه الذي لا في موضوع فالمعنى الاول لا يصح اطلاقه على الواجب [illegible]
عن الماهية كما في هذا الكتاب والمعنى الثاني يصح اطلاقه عليه [illegible]
الاول [illegible] الاطلاق عليه تعالى [illegible] في هذه [illegible] الكتاب
والتعليقات وغيرها [illegible] العقول [illegible] الى [illegible]
منها قال لو قال قائل [illegible] بهذا الوجود [illegible] الاول
في الموضوع وعلى هذا فهو الجوهر والمكان [illegible] جنس [illegible] من قبيل اللوازم
والى ان الانواع الجوهرية لما كانت انواعا محققة الوجود في [illegible]
يكون الجوهر بهذا المعنى جنسا لها والا كان الامر [illegible] فالمعنى اما [illegible] الموجود لا في
موضوع رسم للجوهر لا حقيقي [illegible] الماهية والموجود [illegible]

وقد [illegible] الجوهر [illegible] مذكورة في رسالة [illegible] للشيخ

الجواهر النوعية في هذا المعنى انما هو في القوة العقلية [illegible] الخارج [illegible] الوجود
ليشترك فيها الكثيرون اشتراكا خارجيا كما توهمه بعضهم في نحو وجود الطبائع
وهذا الحمل يكون [illegible] الا ان الوجود بالفعل يمتنع ان يكون ماخوذا في مفهوم
الجوهر المحمول على الجواهر النوعية بلا واسطة [illegible] فالواجب المقدس خارج عن الجوهر
ابرى عن احد انحاء الماهيات [illegible] اعتبار الوجود بالفعل [illegible]
حمل هذا المعنى على الكثيرين [illegible] لا يستلزم كونه [illegible] فان للوازم [illegible]
للماهيات [illegible] ان المحمول [illegible] الجوهر بالمعنى المذكور محمول [illegible]
بلا علة وليس الموجود بالفعل محمولا [illegible] فالجوهر بالمعنى المذكور ليس هو
الموجود بالفعل وكل كذا لا يصح اطلاقه على واجب الوجود تعالى [illegible] في قوله
قد يكون للتحقيق [illegible] تركيب [illegible] المركب [illegible] معنى زائدا [illegible] لا يصح حمل
الشيء [illegible] جزئه [illegible] المتقوم [illegible] من حجر واحد [illegible]
[illegible] هذا الحكم فيها لا يصح حمل الشيء على الاجزاء منفردا [illegible] الجزء الاخير
[illegible] منفردا ولا يصح [illegible] قولنا الشيء [illegible] جزءه [illegible] حمل جزءه
العقلية [illegible] الذي هو الجزء الاخر [illegible] المسمى الفصل
الا [illegible] في المقالة الرابعة [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] الذات لا شريك له ولا ضد له [illegible]
له ولا حد [illegible] اشار في هذا المقالة الى [illegible]

معنى [illegible] الى [illegible]

المقا

من احوال الماهية بانه بين العلة ومعلولها وقد مر على النمط السادس الذي فيه بيان
الغايات لا تاخر غاية الفعل عنه باعتبار نفس الوجود يريد بالحدوث [illegible]
الاحداث الزماني الذي هو ايجاد الشيء بعد ان لم يكن او وجوده في زمان مسبوقا
وقد يطلق الاحداث على ما يساوق الابداع وهو على افادة الشيء وجودا ليس له
في ذاته وذلك الوجود لا بحسب زمان دون زمان بل في كل زمان وقد يطلق
الابداع على ايجاد الشيء لا عن شيء ولا واسطة شيء وقد يوجد في عبارتهم [illegible]
بافادة وجود كيف كان وقد يخص بافادة وجود حاصل من مادة وصورة وقد اراد به
المتكلمون بهذا المعنى في رسالة الحدود للشيخ ان ذلك [illegible]
فذلك المعقول ما الامثال الثلثة [illegible] واشار اليه بهذا الامثال والامثال المذكورة
لعدم مثبتة للفاعل وقوله وكل ذلك [illegible] اشارة الى ان الاوهام العامية لا حكمت
بان تعلق المعلول بالعلة لاجل استفادة الوجود المسبوق بالعدم كان كل معلول
مسبوقا بالعدم الزماني فهذا اشارة الى ما اشتهر عند المتكلمين من ان علة الاحتياج
الى العلة الحدوث الزماني [illegible] الامكان او شرطه الحدوث او [illegible] شطرا وقد
يقولون [illegible] هذه اشارة الى مسئلة اخرى [illegible] المتكلمين هي انه لا يحتاج الاثر
الا بعد الوجود بل يحتاج اليه المعلول لاجل الحدوث وحين الحدوث فاذا حدث فقد
استغنى عن [illegible] لوازم العلة التامة الواحدة على راي المحققين من الحكماء
كما وجدت [illegible] واما على راي المتكلمين فقد

الجزئيين [illegible] الوجه الاول [illegible] من الفاعل باستغناء
من العلة [illegible] الثانية [illegible] والعلة الثالثة [illegible]
[illegible] على المعلول [illegible] لا يستلزم عدم العلة التامة [illegible]
لعدم العلة [illegible] الشيخ في كتب المتكلمين [illegible]
[illegible] الى الحدوث [illegible] حصول الوجود بعد العدم من الفاعل [illegible]
[illegible] فقد استغنى عنه [illegible]
ما ذهب اليه المتكلمون من ان علة الافتقار الحدوث وان الباقي لا يحتاج الى الفاعل
[illegible] الوجود بعد العدم لا يستلزم الاستغناء عن الفاعل [illegible]
[illegible] على راي المحققين [illegible] عن الفاعل [illegible]
[illegible] بالاعدام [illegible] الى الاحداث [illegible]
بقاء المعلول [illegible] المشاهدات الجزئية [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] مشاهدة بقاء [illegible]
[illegible] على هذه المشاهدات [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible] فنقول ان الاب مثلا
[illegible] على الحالة المذكورة [illegible]
[illegible] اخرى [illegible]
[illegible] ان الباني [illegible] المذكور [illegible] العدم [illegible]

حركة بل باقٍ على حاله من حركة ثم سكون وحركة او حركة او عدم حركة علة [illegible] مقابلة

لا ينافي ذلك الحكم [illegible] ذلك النقل بعينه لا ينافي ذلك او كونه تابعًا [illegible]

الاستتباع على تفسير ما فكل واحد ما هو علة [illegible] فان علة مستقل في البقاء

[illegible] الاتباع [illegible] [illegible] على [illegible] السابق ان مثل

[illegible] فافهم   ان ايجاد الفاعل [illegible] الجواب عنه اذا ان اريد بالايجاد

الزماني [illegible] بالعقلية [illegible] غير مفيدة [illegible] فان الفعل [illegible]

الى المحدث بالمعنى الذي ذكر ولا يلزم منه نفي احتياجه الى علته الوجود [illegible] بعينه

وان اريد به المعنى العام كانت [illegible] فان افتقار [illegible] الوجود [illegible] الوجود

الباقي [illegible] ليس [illegible] لعدم حصول البقاء السابق في الزمان

الا بالعينية بالسبق [illegible] ضرورة ان [illegible] بعينه [illegible] كان

او باعتبار [illegible] ان العلة [illegible] قد تكون عين العلة المبقية وقد يكون غيرها [illegible]

بالتامل   الثاني ان الفعل [illegible] الجواب عنه ان علة افتقاره الى [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] العقلية [illegible]

[illegible] الامكان [illegible] الافتقار [illegible] الوجود المستغني عن [illegible]

الى [illegible] في [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] المسمى بالبقاء [illegible] ان كان [illegible] الوجود

موجودا فان كان [illegible] ان كان [illegible] مستقل [illegible]

هذا محصل ما في [illegible] للشيخ

[illegible] البقاء [illegible] بكل معلول [illegible] الآخر [illegible]

[illegible] البقاء [illegible] حتى [illegible] بيان [illegible] المعقول [illegible]

واستفادة منه بالقيود الزائدة [illegible] بيان [illegible] المعقول [illegible] موجود

[illegible] اشارة الى [illegible] المحدث [illegible]

[illegible] اشارة الى [illegible] المحدث من المعلول [illegible]

[illegible] غير معقول [illegible] بالضرورة والاتفاق [illegible]

[illegible] الذي قال الشيخ [illegible] كان احدهما [illegible]

[illegible] بالقصد [illegible]

فلا يحتاج الى [illegible] الا ان [illegible] الارادة [illegible]

[illegible] الفرق بين القصد [illegible]

[illegible] ذلك اشارة الى [illegible] المحدث [illegible]

من وجه [illegible] المحدث [illegible] معقول [illegible]

[illegible] المحدث [illegible] الى التحريك [illegible]

[illegible] بالقصد [illegible] ذلك من الوجوه [illegible] المحدث

[illegible] المحدث [illegible] معقول [illegible]

معقول [illegible] وهو [illegible] الحكماء [illegible]

[illegible] ذلك [illegible]

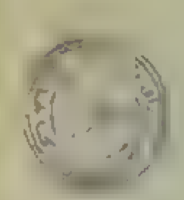

ومتولدة من الاعتقاد وحيث ان يكون في بعض الاوقات فالموجب بالمباشرة
فالواسطة بينه وبين فاعله آلة كانت او شيئا آخر وربما يتعلقان بزيد
وهو ان المحدث بالقصد والاختيار ما كان فاعلا عالما به مرجحا باعتقاده لوقوع
معلوم والمحدث بالطبع ما كان فاعلا بعدم العلم والشعور ومرجحا للعلية الفاعلية
الى المختارين وقد يشار بكون الشيء في بعض الصفات معنى مفهوم العقل اي
دخول الوجود في مفهوم العقل وجزئيته له ظاهر وكذا جزئية كون الوجود بعد العدم
ادخول العدم وجزئيته له ظاهر وكذا اخرجية كون الوجود بعد فان جزئيته فيه ليس الا
باعتبار انضمام الوجود بالنسبة عنه وهذا الذي لا يستبعد في اشتمال مفهوم العقل
على العدم مرة اخرى فانا اذا قلنا اليوم بعد امس لم يلزم منه جزئية امس لليوم ودخوله في
مفهومه ثم ان محصل الاستدلال انا اذا قلنا كل حادث يحتاج الى الفاعل المستقل
فلا يجوز ان يكون هذا الافتقار والاحتياج اليه حدوثه وهو ظاهر ولا وصف كون الوجود
بعد العدم فانه وصف لازم للموصوف به واللوازم غير معللة المثبت للزوم بالغير
لان معلولية المثبت للموصوف بغيره الا يتصور بما يصح فيه انفكاكه عن الثبوت لو
اذا قطع النظر عن غيره وهو ينافي اللزوم انفسه بامتناع الانفكاك فعلى هذا يقال
ثبوتها لموصوفها امر خارج عن حقيقة الموصوف لا يكون لازمة لذاته ولا ينافي ذلك ان
تكون اللوازم في انفسها ممكنة الوجود فان امكان وجودها في انفسها شيء وضرورة
ثبوتها للذات [illegible] شيء آخر ثم لا يخفى توقف صغرى هذا القياس على اثبات كون

الحدوث صفة لازمة وهو موقوف على اثبات لزوم السبق الى حدوث بالاستعداد
لان موقوف على الاستعداد يمتنع ان يكون لازما لهذا الوصف وبيانه في الفصل
الآتي فالحاصل ينبغي ان يكون علة الافتقار الى الفاعل المستقل الوجود المعلول اي
الوجود الموصوف بكونه وجودا من غيره واجب بالذات [illegible] من الوجود الغير الواجب
بالذات المسبوق بالعدم ضرورة ان الاول غير معقد والثاني معقد فيقال العقل
له وعلى الجمهور في المسئلة الاولى التي هي قولهم الشيء بالفاعل حدوث المعلول
لا وجوده بل [illegible] المنع ان قول بان الاستعداد على ان الوجوب بالغير اعم
من الدوام والموقت ولا يخفى ان معاد البرهان الذي في الفصل السابق ان المفتقر
الى الفاعل الوجود [illegible] لا العدم ولا الحدوث ولم يكن فيه للوجوب بالغير اثر
ولم يثبت بعد الوجوب بالغير [illegible] في
المسئلة [illegible] الاشاعرة المجوزين لتخلف [illegible] عن العلة التامة في افعال [illegible]
[illegible] بالوجوب السابق [illegible] الوجوب بالغير [illegible] الامكان [illegible]
الموجود الممكن وانه مسبوق بالعدم [illegible] التحقق بالغير [illegible]
اول [illegible] بالذات [illegible] ان الممكن من حيث هو كذا [illegible]
بالفاعل [illegible] ان [illegible] الوجوب بالغير [illegible]
[illegible] واجب الوجود [illegible] ان يكون موجودا بالغير [illegible]
كذلك [illegible] الوجوب بالغير [illegible] الوجوب الذاتي

وسياق الدليل الى آخره ومنع ستسمع من [illegible] ان هذا الاستشهاد [illegible]
مضمون قوله يحمل عليها واجب الوجود بغيره الخ مضمون قوله لا يمنع ان يكون
واذا كان [illegible] احدهما عام [illegible] البرهان على مقدمة هي انه اذا كان شيء
يحمل على العام والخاص محمد على العام مقدم كل صادق على [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا
اقول لا بد في صدق هذه المقدمة من تقييد الحمل بالكلي كما هو الظاهر [illegible] وحمل [illegible]
والفصل على النوع والجنس فان حملها على النوع مقدم على حملها على الجنس لان حملها
على الجنس ليس حملا كليا فنقول كل ما يحمل على العام والخاص كليا فهو [illegible]
او جنس الفصل او [illegible] للجنس ضرورة ان الفصل القريب للنوع والنوع [illegible]
نفسه بعينه ان الحمل الكلي على العام وكل من [illegible] ثابت للعام اولا [illegible]
المندرج تحته [illegible] وثانيا فيكون [illegible] للعام
[illegible] للعام [illegible] على بعض التقادير [illegible] بالقياس الى الخاص المندرج
تحته فهذا الفصل يدل على [illegible] الى الحمل وهو المقدم [illegible] الفصل
السابق [illegible] انه اذا وجد فقد زالت الحاجة الى الحمل [illegible]
حاصل البيان ان المحمول كليا على العام [illegible] والسلام [illegible] والمساوي للعام
[illegible] او فصلا او خاصة والاعم [illegible] او فصل جنسه [illegible]
او [illegible] عام [illegible] كل ما يحمل على العام [illegible] يستدل [illegible] كما [illegible] بالباطل

في اقسام الكليات الخمسة [illegible] الكليات [illegible] النقيض [illegible]
الآخر بل كان واجبا لذاته [illegible] واعترض عليه بان [illegible] كون المسبوق بالعدم
واجبا بالذات لا يلزم [illegible] الواجب بالغير [illegible] ان حدوث الاشياء بيان لما هو الواقع
في نفس الامر وهذا الفرض لا يلزم مطابقته للواقع ومع ذلك يترتب عليه [illegible]
[illegible] في مباحث عكس النقيض [illegible] العام [illegible]
[illegible] البرهان [illegible] كل انسان حيوان الى كل [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] وهو قولنا ليس كل ما ليس بحيوان ليس بانسان [illegible]
قولنا بعض ما ليس بحيوان انسان [illegible] القضية الاولى [illegible] الحادث
[illegible] بعد العدم اشارة الى ان المراد [illegible] الزماني
لا الى ان المسبوق بالزمان [illegible] المسبوق بالعدم [illegible]
حيث هو حادث ذاتي [illegible] الزمان [illegible] الحادث الزماني
[illegible] ثم قيد العقل [illegible] بالذات
[illegible] على اصطلاح [illegible] الاصطلاحين [illegible]
مستقل بالذات [illegible] والشرف [illegible] والوضع الى غير ذلك من [illegible]
التي [illegible] البعد [illegible]
البعد [illegible] العقل الذي [illegible] البعد [illegible]
بكون اشارة الى [illegible] بعد العدم [illegible]

حيثية كحيثية معدومية فانه بعد الوجود وتتصف بانه بعد القبل المذكور وكذلك المتجدد يكون له
قبلية باعتبار ثانية وبعدية باعتبار ولا يتوهم ان قبلية القبل على الحادث عبارة عن عدمه او على [illegible]
فان العدم قد يكون بعد كما في الكائنات الفاسدة ولا ان هذا العدم السابق [illegible]
فان الكلام يتحقق في اتصاف العدم بكونه سابقا على هو لاحقه عدمه او لا [illegible]
[illegible] بالذات وهو يستلزم المطلوب لان حالة القبلية العدم بعين هذا الدليل [illegible]
الفاعل فيما وعلية لا لاتصافها بالقبلية والبعدية والمعية ولا العلة التامة لاتصافها
بالمعية دون التقدم والبعدية فذلك القبل شيء آخر لا يزال فيه تجدد وتقدم [illegible]
ويتحقق تبدلات كثيرة قبل الحادث المتجدد البعدية اذا اتصف بالوجود والعدم
ورفعه وعدم الواسطة فيها فيتصل المتجدد بالتقدم وقد علم في الطبيعيات ان الاتصال
المقدار الذي يوازي الحركات في عدم الاستقرار والتقضي والتجدد والتقدم [illegible]
[illegible] من غير متناهيات فان الدليل الدال على ابطال لا تناهي الكميات القارة [illegible]
الاجسام التي لا تجري [illegible] على ابطال [illegible] الكميات الغير القارة [illegible]
ما حاذيناه بكلام [illegible] والقول المشهور من البراهين على كون الحوادث مسبوقة
بزمان موجود برهانان مذكوران في الشفاء احدهما الاستدلال من امتداد الحركة
في الحركة معا وانتهائها معا واختلاف مسافتها بالقلة والكثرة [illegible] امتدادها معا
وانتهاء احدهما قبل الآخر واتحاد مسافتها فان في الصورتين [illegible] حركة
الى منتهاها امكان [illegible] تلك المسافة [illegible] بتلك الحركة معينة والامكان قطع [illegible]

[illegible] ذا سرعة او امكان قطع اقل منها [illegible] الابطاء والاختلاف [illegible]
المسافة [illegible] البطيئة والبطيئة [illegible] وهذا الكلام كان [illegible]
المفروض [illegible] المفروض او [illegible] الامكان [illegible]
السريع بمقدار [illegible] في الصورة الاولى الامكان [illegible]
مختلفان وفي الثانية [illegible] المختلف [illegible]
والامكان [illegible] المتحرك [illegible] في هذا المقدار [illegible]
هذا المقدار [illegible] الحركات [illegible] في الرقة والبطء
في هذا المقدار وربما اختلفت الحركة في الرقة واتفقت في هذا المقدار ولا المقدار
ما دون المتحرك [illegible] ولا يجوز ان يكون قائما بنفسه فانه مستقل [illegible]
[illegible] في موضع [illegible] في موضع [illegible] فاما بالذات
[illegible] يكون مقدار المادة [illegible] بواسطة هيئة اخرى فيها فاما قارة [illegible]
فيها فاما قارة او غير قارة فهذا الامكان مقدار هيئة غير قارة هي الحركة والثاني هو
المذكور في هذا الكتاب [illegible] وهو الاستدلال من ان الشيء الذي يكون [illegible]
بمعنى ان القبل منها فات والبعد غير موجود معه [illegible] لا يكون كذلك [illegible]
لوجود [illegible] من اقسام هذا المقدار فالقبل [illegible] جزء [illegible] قبل [illegible]
القبل [illegible] بعد [illegible] وقد [illegible] المذكور في الكتاب بانه [illegible]
الحادث [illegible] المتجدد بالمعنى المسمى [illegible] مسبوق [illegible]

الاطلاق للاستنابة على ما في الاكثر من لانه علة اضافة وتقدم العدم دائما فهي
توسط الحادث بين العدمين لازم للقسم الاول والتقدم فقط للقسم الثاني واللازم
الاول لازم فهذان الوصفان غير مستندين الى غير العلة لان العدم غير معلول لغير
علة عدم ماهيتها والجواب ان للحادث ليس لازما بل توسط العلة الثابتة التي لم
مع الزمان فهو لازم له بتوسط هو الزمان وهو يستلزم اطلاقا فلا
الثانية وذلك لان الجمهور مستندة الى الساعات والاوقات والشهور والسنين
يقدرون كثيرا من الحوادث بل الى غير ذلك من تخصيصهم بعض الحوادث ببعض من
وان بعض الاول هذا القدر لا بد له وجوده العيني اذ لعل المنقسم لا يستند الى
على ما يراه المتكلمون وهذه ابحاث ثم ذلك انما ان يحقق الذي ان
الزمان موجود في العين والزمان الذي هو مع موضوعا لهذه المسئلة وهو اول
وهي كذلك الجسم الطبيعي الموضوع للطبيعيات وكذلك القبلية والبعدية المذكورتين
الموصوفتين بها لا يقتضيان مع الاثبات استدلال بها على وجوده وبالاولى فيان
كل حادث مسبوق بوجود غيره واذ جعلت مسائله كان الحمول ليهما المسئولة
الحادث الذي هو مورد التغير والحركة التي توجد الجسم الطبيعي بما هو كذلك
ان هذه الحمول بالقياس الى الموجود المطلق من غريب يحتاج الى واسطة اخرى
بين كل ما هو مسئلة للعلم فاني هو مسئلة للاولى اذ كان موضوعه الثاني
والامرية هي بوجود القبلية والبعدية الحاصر في الاستدلال من الوجود على

القبلية والبعدية اي ثبوتهما لعدم الحادث ووجوده وما هو قبله ومنتهى وجود الزمان
في نفسه اي الوجود العيني لما هو الذي لا بد منه وهي الحق كما استطلع
والاستدلال من الوجود المبني بالقبلية والبعدية على الوجود العيني للزمان يرد عليه
ان الوجود العيني له وذلك لانه يستلزم وجود اجزاء الزمان معا وهو محال
وهو لا يلتفت اليه محال بينهم ثم الظاهر من عبارة انه الاول فانه استدل من ثبوت
هذين العينين لموصوفيهما على وجود الزمان ولهم في بيته دفع اشكال الذي حصل انه
بها ما توهم ان الاول في المعقول فالمراد من ثبوتها شيء ثبوتها له بل فان
ثبوت هذين العينين له اي ثبوت القبلية والبعدية المخصوصتين ووجودهما
لشيء يدل على وجود الزمان فان كل صفة ثابتة لموصوفها لا بد له من بل يا وهو
موصوفها فانها منتهية الى الموصوف به بالذات فاذا اتصف عدم الحادث ووجوده
قبله بالقبلية ووجوده بالبعدية لا بما هو وجود وعدم فينتهي الكلام الى ان يتصف
بهما الزمان المتصف بهما بما هو هو على ما سيجي اذ فيه نظر فان الوجود بالغير
منتهى الى الموجود بالذات واما غير الموجود الا الاعتبارية والاعدام كالقبلية والعجز
العجز وغيره العارضة لافراد الانسان لا بما هو هو فان الاتصاف بها لازم ولو
كان ما منتهى الى امر اعتباري يتصف بتلك لصفة بما هو هو في ملاحظة العقل
الرابع اذا اعتقد من الوجود العيني كما هو مذهب الى معين من الزمان وجود الاشياء
اما منتزعا من البقاء الواجب تعالى او من جار على سقف من نفسه او حركة وما قد اعتقد

متصفا بالذات في هذا الزمن لوجود تلك الصفة فيه [illegible] يدل على وجود ز
ان اراد دلالته على وجود الزمان في نفسه كان خلاف ما عرفت وان اراد دلالته
على وجوده الرابطي الذي هو اعم من الوجود في نفسه الخارج [illegible] الحقيقة التي
الى في هذه القبلية والبعدية الممتازتين بانه لو [illegible] ان [illegible] فرضنا في عرضنا
الزمان وقال الزمان كيفية الحركة من جهة التقدم والتأخر الذين لا يجتمعان [illegible]
في الاشارة لكن نبه هنا في المتن قد مر ما فيه من كيفية الحال [illegible] وجود
صفة عقلية اعتبارية للشيء على وجود موصوف تلك الصفة بناء على ان الصفات
العقلية الانتزاعية الوهمية يوجد مناشئ انتزاع الصفات التي تعتبر بسبب الاضافات
العقلية في الاولى دون الثانية ووجود المنشئ لا يدل على وجود تلك الصفة [illegible] الوجود
الاصيل لو اتصف بالقبلية الموجودة [illegible] ان اراد بالوجودية ما ليس العدم
جزءا منه فاتصاف المعدوم بالوجودية بهذا المعنى مستحيل بل واقع وان اراد
بها الموجود في الذهن فالقبلية ليست كذلك ضرورة انها من الاعتباريات المنتزعة
من الزمان الموجود منه المستدل وذلك لان العدم السابق يعني
ان الحكم على العدم المطلق والمعدوم المطلق والعدم بالنسبة الى العدم المقيد بشيء
كالعدم المقيد بالاضافة الى الحادث او بكونه عدم حادث فهو معقول بالوجه
وكذلك الشيء وتصيره آلة لملاحظة العدم [illegible] الاستعدادات العقلية [illegible]
انه عدم او معدوم مع انه من حيث هو موجود في العقل ومعقول بالوجه [illegible] الصفات

ويعني بالموجود بمعنى الوجودي الذي لا يكون العدم جزءا منه [illegible] الموجود
في العين الا [illegible] ان قولنا العدم المطلق مقابل موجود وهم من العدم الخاص
صفة لبعض الهيئات يصدق ايجابا على انه يكفي وجود الموصوف في الذهن حال
الحكم فتدبر ثم انه اشتغل بالمعارضة ما سماه معارضة بالنقض اشبه
كان حاصله ان لو تم دليل التقدم والسبق المذكوران على وجود الزمان لكان
لعدم السلف بها زمان آخر ويمكن تقرير الكلام بحيث يصير معارضة بان يقال
لو كان الزمان موجودا لزم تسلسل الازمنة ثم بين الملازمة بحيث النقض
الا ان قوله والفرق بان الزمان [illegible] كونه [illegible] فان الفارق ان صح
اليه في انكره ليدفع النقض [illegible] معارضة اخرى لوجود الزمان تقريرها انه لو
كان موجودا لكان من مقولة الكم المتصل [illegible] وكل كم متصل فهو قابل للانقسام
العيني وكل قابل للانقسام [illegible] يمكن الانقسام والا لم يكن [illegible] وكل كم [illegible] جوهر
انه لا يلزم من فرض وقوعه [illegible] من فرض وقوع انقسام الزمان وجود الآن
المستلزم للحركة الآنية المستلزمة للجزء الذي لا يتجزى في المسافة والجواب المنع
من كلية الكبرى فان من خواص الكم الانقسام [illegible] كان سواء
كان خارجيا او [illegible] او وهميا او فرضيا [illegible] بالذات يعني ان
للوهم [illegible] ان يفرض فيه جزء [illegible] فيه فرض شيء دون
شيء بالذات الا ترى ان الجسم المتعين للفلكيات والسطح المستدير [illegible] المستعمل

بالذات مع امتناع انفكاكهما لكن فيه بحث استحالة تخصيص بعض بالتقدم دون

بعض منه اذ ليس شيء من الاجزاء مختصا بالتقدم دون الآخر بل كل جزء منها متصف

بالتقدم والتأخر كما سنشير اليه ولعل المراد ان تقدم كل جزء على الآخر ليس بالذات

الا تحقق في المادة مستحيل فيتعين تجويز كون العدم ... اذ ... الكلام

وان المتقدم بالذات المتقدم بالحقيقة لا يحتاج في عروض التقدم والتأخر له

الى زمان بخلاف غيره لان ... بالطبع مثلا ما بالذات كما سلف ولم يكن هذا الكلام

وجه لان العدم لم يكن متقدما بالذات متأخرا بالحقيقة ليستغني في اتصافه بالتقدم

والاتصاف على متصف بالذات بخلاف الاجزاء المتقدمة ما بالذات فبقي عدم

الفرق بالوجه الثاني تأمل واعلم انه يمكن ان تقرره على ما قرره العلامة

لا انتقاء لان كل جزء من اجزاء الزمان مسبوق بجزء آخر كما في ذلك حصول القبلية

والبعدية لا بمعنى كون اليوم متأخرا من امس انه غير حاصل منه حصول الامس وانما هو

مقام ثبتوا ... اول الحوادث شيئا اصلا لا يلزم ان يكون قبل الحادث شيء

حتى يكون معنى تأخره انه لا يكون حاصلا منه حصول ذلك الشيء ... في حصول

القبلية والبعدية في اجزاء الزمان لكون كل زمان مسبوقا بزمان آخر بلا

الحوادث ... القبل والبعد الا ان لا يوجد ان معا لا يفتقر ... في زمان الى زمان

آخر ويفتقران في الحوادث اليه فهذا بيان فرق آخر بين الزمان وغيره في اتصافه

القبلية والبعدية ... والقول بعينه الزمان ... تقرير العارضة انه لو كان الزمان

موجودا لزم التسلسل بيان الملازمة انه لو كان موجودا فاما ان يكون قبل الحركة

الفلكية ... بانه مقدار ... فيلزم ... متقدره واما بعدها بالزمان فيكون

مع استلزامه التسلسل حادثا ومعها بالزمان لا بالمعية معها بالذات ولا بالطبع

ولا بالشرف والرتبة فيكونان مقارنين موجودين في زمان آخر فينتقل الكلام الى

الى مقارنته للزمان الاول والحركة فيتسلسل الازمنة والتحقيق الجواب ان الموجودات

على قسمين قديمة وحوادث والقديمة ... منها ما متقدم على الزمان وذلك كمبدء

المبادي تعالى ... الفلك الاطلس ... غير متقدم عليه وذلك ...

والكواكب والكليات العناصر ... الحوادث فهي ... بالزمان المأخوذ منه

... المعية الزمانية كون الحكم معه الحركة والزمان ...

وجود شيئين في زمان واحد والقديم ليس في زمان ... لوجود ...

وان ... كان ... بطلانه غير مستلزم للتسلسل ... ان ... منها

على ان الموجودات القديمة ليس ... ولا نسبة مقارنة الى زمان ...

مع الحركة على ... ولذا اجاب بان نسبة الحركة الى الزمان معا ...

والجواب ان الزمان ... الجواب ... على ... كلام الفاضل ...

فان مبنى اكثر كلامه على حديث التقدم والتأخر ... زمانا

استدل الشيخ ... في الجواب بعينه الزمان ...

الاولى ... اجزاء ... بالذات ...

وأما في الفرق بينه وبين غيره ثم ان في قوله ليس له هيئة غير اتصال الانقضاء والتجدد [illegible]
فاما فان فيه اعترافا بان الزمان ليس من الموجودات العينية فان اتصال الانقضاء
والتجدد صفة لهما والانقضاء ليس الا انعدام والتجدد ليس الا الحدوث وهما من المعدومات
بالبتة ويمتنع وجود الصفة مع انعدام الموصوف على انه يلزم ان يكون الانقضاء [illegible]
والتجدد انفسهما صفتان وموصوفهما الحركة وموصوفها بالذات وما هي الصفة [illegible]
الثاني فلعل الحركة [illegible] فان الشيئان بالذات [illegible]
عدم الاستقرار الذي [illegible] فيه ايضا اعتراف بان الزمان ليس الا امرا عدميا [illegible]
تحقق كان الحركة [illegible] في كون حقيقة الحركة امرا غير عدم الاستقرار [illegible]
نظرا فان المشهور من حدها انها [illegible] بين المبدأ والمنتهى [illegible]
المتغير في آن على هيئة واحدة فتدبر وان التجدد لا يكون [illegible]
الاشياء اما ثابتة ازلا وابدا واما ذوات التغير واما التغيرية فلا ثابت فيه ولا [illegible]
فلا قبل فيه ولا بعد فيه بالمعنى الزماني وكيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد
وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر ما [illegible] ثم يقولون ان الانقضاء
حادث من الزمان والزمانيات فكل [illegible] تغير وكل [illegible] تغير [illegible]
والتغير [illegible] مخصوص [illegible] الحركة [illegible] والتغير المتحرك [illegible]
الحركة [illegible] الحركة [illegible] متشابهة [illegible] والزمان [illegible]
فهو متعلق [illegible]

[illegible]

[illegible] الترتيب بعد الآن [illegible]

ذكره [illegible] ثم ذكر الترتيب [illegible] في ترتيب الزمان [illegible]

[illegible] بالانفصال [illegible] في عبارة [illegible]

[illegible] المشهور [illegible] المنفصل [illegible]

[illegible] والمنفصل الى [illegible]

لكن انقسام الزمان [illegible]

[illegible] منفصل [illegible]

[illegible] الحركة الموجودة [illegible]

الغير المنقسم [illegible]

[illegible]

[illegible] الاقسام [illegible]

بخلاف [illegible]

ان [illegible]

[illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الغير المنقسم [illegible]

[illegible] المقدار [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] الزمان موجود [illegible]

[illegible] الزمان [illegible]

[illegible] القسمين [illegible]

[illegible]

[illegible] الحركة بالفعل [illegible] موجودة [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الانقسام [illegible]

[illegible] المنقسم [illegible]

[illegible] البسيط [illegible]

[illegible] الزمان [illegible]

[illegible] كل حادث [illegible]

بالزمان [illegible] كل حادث

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] حدوث [illegible]

[illegible]

[illegible] الغلبة [illegible]

[illegible] (marginal note) [illegible]

وانه من مقولة الكيف لا كما ان قابلية النفس [illegible] ومن [illegible]

اي من مقولة التحقق بل من مقولة [illegible] وربما [illegible] من حيث [illegible]

الاستعداد الانسانية [illegible] الاستعداد [illegible] يسمى مادة [illegible]

[illegible] الاحكام [illegible] المادة [illegible]

[illegible] لكن [illegible] كان النفس الشخصية الناطقة [illegible]

[illegible] والزمان الذي هو [illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] الحاصل من هذا الاستعداد [illegible]

[illegible] الحوادث [illegible] وجودها ولولاها لما حدث حادث

لا [illegible] الحكمة [illegible] العقل [illegible]

كل حادث [illegible] الاصول والقواعد [illegible] من الاستعدادات

والمقاصد [illegible] في الاكتساب [illegible]

لذاته [illegible] وجود الحادث [illegible] الحركة [illegible] بالزمان [illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] المسبوق بمادة [illegible] النفس [illegible]

[illegible] النفس المادة والزمان [illegible]

[illegible] الامكان في [illegible] الوجود [illegible]

اي [illegible] وجود شيء [illegible] المقامات [illegible]

[illegible] الامكان الذاتي [illegible]

الذي [illegible] حادث [illegible] الاستعداد [illegible] الذي لا [illegible]

[illegible] ان الحادث [illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] الذي [illegible]

[illegible] الموجود [illegible]

الحكمي لا [illegible] من الفقهاء [illegible]

[illegible] الموجود [illegible]

[illegible] الامكان الذي [illegible]

الذي [illegible] ان الحادث [illegible]

الاستعداد الذي [illegible] الكيف [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] الامتناع الذاتي والامكان الذاتي [illegible] الاستعداد [illegible]

الذي [illegible] الحادث [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible] الامكان الذي [illegible]

[illegible] الامكان [illegible]

[illegible] الى [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

والامور الاضافية [illegible]

معدومات موجودة في العين [illegible] الاعراض [illegible] الاعتبارية العقلية

[illegible]

[illegible] المقتضي [illegible]

العقلية [illegible] موضوع [illegible]

[illegible] الموجود [illegible] لا [illegible] في [illegible]

[illegible] ذلك الموضوع [illegible]

[illegible] الاصل

الدال على ثبوت الاعدام [illegible] والوجود [illegible]

[illegible]

[illegible] عدم [illegible] العدم [illegible]

[illegible] العدم [illegible]

[illegible] الاعدام [illegible] العدم [illegible]

[illegible]

[illegible] الجسم [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] المشتقة [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] بالذات [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] موجود بالذات [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] وجود الموضوع

[illegible] موجود [illegible] الموجود بالذات [illegible]

[illegible]

[illegible] موجود [illegible] الوجود [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] حقيقة ذلك [illegible]

[illegible] فيها [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] موجود [illegible] ذلك الشيء [illegible]

عدم [illegible] الاعتبارات العقلية [illegible] العدم [illegible]

[illegible] موجود في العين [illegible] وجود [illegible]

الموضوع [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

ذلك [illegible] في العين [illegible]

[illegible] الانتزاع [illegible]

[illegible] المعدومة في العين [illegible] الشيء [illegible]

[illegible]

[illegible] الحادث [illegible] المادة [illegible]

[illegible] الامكان [illegible]

[illegible]

المستفيد منه فيقتضي محلا موجودا ولا يكفي في ذلك [illegible] الشيء [illegible]

الموجود في الخارج [illegible] موجود ما فيه [illegible] الخارجي وقد [illegible]

من الموجود والمعدوم كالامكان الذاتي [illegible] بجميع [illegible] المحقق

من المشكلات المشكلة [illegible] ان الامور الانتزاعية [illegible]

[illegible] وتحققت [illegible] لكون [illegible] الذهنيات

الذهنيات [illegible] وهذا [illegible] وان كان [illegible] الحادث [illegible]

في [illegible] وفي [illegible] الموجود [illegible]

في [illegible] الوجود [illegible] والضعف [illegible]

الموجودة بكيفية الاستعداد [illegible] مشهور [illegible]

بعبارة منقولة من الشيخ في [illegible] الاستعداد [illegible]

التجربة في [illegible] ثم [illegible] وجوده [illegible] ان [illegible]

كان موجودا [illegible] الامكان [illegible]

الا [illegible] لا شك [illegible] قدم [illegible] عدمه [illegible] الاستعداد [illegible]

ما هو ممكن [illegible] حادث [illegible] الامكان [illegible]

فيثبت حدوث الحوادث [illegible] متناهية [illegible]

[illegible] الموجود [illegible] الوجود [illegible] الحادث [illegible]

الاشخاص الى ما لا نهاية له [illegible] الاستعداد [illegible]

ان [illegible] لا يتحقق [illegible] فيوجد [illegible] يستلزم [illegible]

الحوادث [illegible] مشابهة [illegible] الحوادث

الى [illegible] الاوسط [illegible] الاستعدادات في [illegible]

[illegible] لم [illegible] الاستعداد [illegible]

الى [illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] الموجود [illegible]

[illegible]

التحقيق [illegible] التسلسل [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] الاشكال الذي

[illegible] الحوادث [illegible]

[illegible] للحوادث [illegible] الشيخ

[illegible] الشيخ [illegible]

المعدوم [illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] ثبوت [illegible]

الى [illegible] الامكان [illegible] شيء [illegible] المعدوم

[illegible] موجود [illegible] المعدوم [illegible]

وصفت بالعدم من حيث هو موجود في العقل كما يوصف بالبلاوة [illegible] الامكان [illegible]
اعتبارا للاقتران جهة الصورة باعتبار [illegible] [illegible] بالجهة [illegible]
العدم في العقل [illegible] في العقل [illegible] الامكان [illegible] في العقل الى [illegible]
فان [illegible] في الاعيان موجود [illegible] في [illegible] [illegible] [illegible]
في [illegible] ولا [illegible] ان المحقق الذي [illegible] في آخر الجواب [illegible] ان
الامكان [illegible] الاستعداد [illegible] الجواب [illegible] موجود [illegible]
الوجود العقلي وبهذا الاعتبار يتعلق بالحادث [illegible] ويتصف [illegible] [illegible]
[illegible] فانه استعداد وجود هذا الذات [illegible] [illegible] وبهذا الاعتبار [illegible]
[illegible] في موضوع في العين [illegible] وجود [illegible] وذلك هو [illegible] [illegible]
[illegible] الى الحادث [illegible] العين [illegible] الاستعداد [illegible] [illegible] في [illegible]
عن الاشكال الذي اورده [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
ان [illegible] الشيء الذي [illegible] [illegible] اقول [illegible] هذه المقدمة التي [illegible]
الحدوث [illegible] ان الاول [illegible] التي [illegible] الماهية [illegible] [illegible]
بالذات على [illegible] [illegible] من [illegible] الذات [illegible] [illegible] [illegible]
الوجود [illegible] [illegible] [illegible] فانه [illegible] [illegible] بالوجود [illegible] [illegible]
[illegible] تقتضيها الماهية [illegible] [illegible] [illegible] العدم [illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] في [illegible] [illegible] المحقق [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

عليه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الكلام [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] ان [illegible] تقتضيه الماهية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالواسطة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] في [illegible] ان [illegible] [illegible] على [illegible] [illegible]
[illegible] في [illegible] [illegible] بواسطة [illegible] الى [illegible] [illegible] بواسطة [illegible]
[illegible] [illegible] الذاتية بالتقدم الذاتي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
بواسطة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] المتأخر [illegible] موقوفا على المتقدم [illegible] [illegible] الاستعداد [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في [illegible] [illegible] التقدم
الاخرى [illegible] التقدم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] على التي بالذات كانت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
المؤخرات [illegible] [illegible] الماهية وغيرها [illegible] ذلك [illegible] الحدوث الذاتي
[illegible] ان استحقاق [illegible] [illegible] عليه الاتصاف بالوجود لان
[illegible] [illegible] الشيء بحسب ذاته [illegible] وذلك لان [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الماهية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التي
[illegible] [illegible] الماهية من [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الى التي [illegible] [illegible]

من الاستلزام الى صورة وعدمه فى صورة اخرى وان كان حقا لكنه بالبيت المدعى
وهو ما هو اولى انه مستفادة من الذاتية بالذات فان استلزام الامتناع [illegible]
ليس كما يتوهم لان العدم مشترك بين جميع الافراد [illegible] وان يوجد الشيئى
[illegible] ما آخر المقام [illegible] والا يكون ذلك الآخر [illegible]
متحققا فى جميع الصور فى قوة كلية بالقياس الى الصفات الذاتية والصفات
التى مستفادة [illegible] تفصيله فى الحاشية السابقة والتعليقة السابقة
ما ذكر المعترض [illegible] اقول [illegible] فان محصل السؤال [illegible]
[illegible] بالشيئى [illegible] الشرط [illegible] الاول [illegible] استحقاق
العدم فان [illegible] سلب [illegible] [illegible] الثانى
[illegible] بالذات [illegible] محصل الجواب ان المراد الاول لكن [illegible]
الذى [illegible] الغير [illegible] الجزء
[illegible] وجوده وعدمه فرق فى استحقاق العدم [illegible] الشرط فى وجود
[illegible] فى عدمه وعدمه [illegible] من وجود اجزائه [illegible]
[illegible] عدم [illegible] وما لا [illegible]
كون [illegible] وعدم كون [illegible] ذلك الشى [illegible] والله
[illegible] فى قول الشيخ [illegible] الى انه
[illegible] وذلك بان يكون [illegible]

على ان المستحق للعدم بكون القسم الاول اشارة الى [illegible] من ان
العدم اولى [illegible] الى هو الحق [illegible]
لا يكون [illegible] وهذا المعنى هو [illegible] الذاتى [illegible]
فى النتيجة [illegible] الشق الثانى [illegible] الذاتى [illegible] ان [illegible]
[illegible] مسكوت عنه [illegible]
ما [illegible] الاشكال [illegible] القسم الاول [illegible] استحقاق
العدم [illegible] يكون مستقلا [illegible] الاولوية [illegible]
[illegible] الاستحقاق [illegible] الاستحقاق
ان [illegible] المستحق [illegible] على الاطلاق [illegible] [illegible]
[illegible] اقول [illegible] الشيخ على اثبات ان [illegible]
[illegible] من [illegible] الفصول السابقة المذكورة بعد هذا [illegible] شى [illegible]
ثم [illegible] شى [illegible] المذكور [illegible] الصعوب
ان [illegible] فى هذا الفصل بيان [illegible] الوجود [illegible] وجود [illegible]
قد يكون بسيطا وقد يكون مركبا [illegible]
ثم [illegible] هذه [illegible] ان [illegible] وجود [illegible]
[illegible] الاستعداد فى كون بعض المعلولات [illegible]
معلول [illegible] فى [illegible] الفرض [illegible]

يكون مستندا الى ذاته او الى عدم علة لان العلة نفسها موجودة على هذا الفرض
ومفروض معلولا مستندا لاقتضاء ذاته العدم فالواجب العلة الا انه كما يكون سببا لغيره
للوجود كذلك يكون هي بعينها سببا لغيره موجب للعدم واستناد المعدوم
الى الموجود ليس بمحال انما المحال استناد الموجود الى المعدوم فان قيل عليهم فلا
يكون بين وجود العلة وعدمها بالقياس الى المعلول فرق فان كلا منهما يكون
سببا للعدم الخ قالوا وجود العلة يقارنه وجود المعلول كما يقارنه عدمه كما ان
عدم العلة فانه لا يقارنه الا العدم الخ ضرورة امتناع التخلف في جانب العدم
ولا كذلك الخ فلا علة واستند وجود الممكن اما الى ذاته فيكون واجبا لا ممكنا
او الى عدم علة وهو بديهي الاستحالة فاما ما قيل من ان عدم المعلول لا يحتاج الى سبب
فان ارادوا بالسبب الموجود فالامر كذلك الا انه لا ينفي الاحتياج الى سبب
عدمي هو عدم السبب وان ارادوا الموقوف عليه مطلقا فنفي احتياجه اليه
مكابرة ضرورة ان الممكن كما يحتاج في الاتصاف بالوجود الى جاعل كذلك
يحتاج في الاتصاف بالعدم اليه غاية ان الجاعل المحتاج اليه في الصورة الثانية
عدمي فان كل صفة سواء كانت عدمية او وجودية او عدما او وجودا لاتصافها الماهية
بها هي فان اتصاف الماهية بها وحملها عليها بالفعل يحتاج الى جاعل يجعلها ولا فرق
في ذلك بين الوجود والعدم واتفاقهم بمعنى مقالاتهم في هذا الموضع وفي نظائره
الاكثر منه احاطة للزوجاة فتدبر   لا على سبيل الوجوب ام فالواجب صدوره

الفعل من الفاعل وضرورة ترتبه على الفاعل التام ينافي الاختيار والجواب
ان الوجوب والضرورة اللاحقين اي الذي لا يختار بعد اختيار الفاعل واراداته
بنا في ان الاختيار ولما القادر العالم والارادة فلا يؤكد ان الارادة
والاختيار اذ الفاعل بالارادة والاختيار من يعلم فعله الصادر منه بملاحظة
الطرف المخالف وان صار بعد ما صدوره منه ضروريا وكم من الفرق بين هذه
الضرورة والضرورة الطارئة قال   يريد بيان ان الواحد الحقيقي اه
اي الواحد من جميع الجهات هو الذي لا كثرة فيه بوجه لا ذهنا ولا خارجا ولا
عقلا سواء كانت الى الماهية والوجود او الى الجنس والفصل او بالاجزاء الحقيقية في
كل صفة غاية بعدها من مقابلها فان الموجود الحقيقي ما يمتنع عليه جميع انحاء
العدم وكذا الواحد الحقيقي وهذا الواحد لا يكون معلولا والا لكان له ماهية ووجود
لان كل معلول له وجود وماهية فان المعلولية فرع الامكان والامكان سبب
العدم والوجود للماهية ولا يكون الشيء متعددا اقسام برهان توحيد الوجود الحق
الواحد لمعلومه ومعلوله واحد بالعدد فنفي من الاحتمالات الاربعة هذا الا
والاحتمالات هذه كون المعلول والعلة كليهما واحدين بالحقيقة وكون الخ
بالحقيقة والعلة واحدا بالعدد وعكسه وكونهما واحدين بالعدد واللازم من الا
الوحدة الحقيقية للعلة والعددية الخ نعم امتناع بعض الاحتمالات

غير علية لامتناع انفكاك الشيء بحيث يجب منه الى معلولية او اشارة الا انا

النسبة لا يتوقف على اثبات الوجوب السابق لئلا يلزم [illegible] حدوث العلية

وتقريره ان العلية من الاعتبارات المتوقفة في التعقل على ملاحظة الطرفين ولا

ان الامور الاضافية تختلف باختلاف الاطراف فعلية هذه العلية

الى غير علتها لذلك الى لان هذا غير ذلك بعروض هذين الوجهين

تاتين الا اضافتين المتساويتين بعينهما ان كان شيئين الصادر الواحد

اثنان وان كان واحدا وحدها لم يكن واحدا حقيقيا على ما تكثر الصفات وقد

فرضناه واحدا حقيقيا هف [illegible] الماهية والالة موجودا يعني ان تكثر الحيثيات

اختلاف الماهية التي فرضناها واحدة بان يكون من مقومات الماهية او الوجود

بان يكون من مقومات وجودها او التفرق بان يكون احدى الحيثيتين [illegible]

والاخرى الوجود والكل مشترك في منافاة الوحدة الحقيقية [illegible] زيادة

على الماهية وهو خلاف المثبت بالبرهان والمفروض في المدعى هذا

ما اورده المحقق قدس سره في حل هذا المقام [illegible] توضيح المقرر

تامل [illegible] تغايرهما في العقل سواء كان التغاير [illegible]

او بالصنف او بالنوع او بالجنس كالرومي والزنجي [illegible] وهذا

والانسان والفرس [illegible] في تقرير هذا المعنى [illegible] في كفاية هذا القدر

هذا المعنى [illegible] في كفاية الاولى نظرا الى ان غاية ما لزم منه اتصاف الواحد بصفتين

متغايرتين اعتباريتين وهذا لا يقدح في وحدته الحقيقية [illegible] الانقسام

[illegible] والواحد الحقيقي [illegible]

بالصفتين الاضافيتين الاعتباريتين وجه توجيه القول بان الواحد

بهذا المعنى [illegible] في تصور مراتب الوحدة

[illegible] في الملاحظة العقلية [illegible] بالصفات الاعتبارية ومنشئيته [illegible]

تكثره [illegible] فان كلا منهما [illegible] الى ذلك الشيئين ان كلا منهما

الواحد الحقيقي المفروض [illegible] الكلام الاول [illegible]

[illegible] في المفهوم وتغاير المفهومين يدل على تغاير الحقيقتين [illegible]

ان يكون من اللوازم [illegible] المقومات فان [illegible] الكلام الى المقوم [illegible] تركيب

الواحد المفروض واحدا حقيقيا [illegible] التسلسل [illegible]

[illegible] نظرا الى ان غاية ما لزم منه [illegible] سلسلة الاوصاف الاعتبارية

[illegible] فان [illegible] لوحدة ذات الموصوف كان الجواب [illegible]

على ان القائل ان يقول جهة [illegible] لهذا اللازم [illegible] جهة [illegible]

اللازم او جهة [illegible] لهذا الشيء [illegible] جهة [illegible] لذلك اللازم [illegible]

ان يكون بالذات لا [illegible] حيث [illegible] تعدد اللازم [illegible]

[illegible] فان الواحد [illegible] الجهات يجوز ان يلزمه امور متعددة بالذات

بكون جهة مغيرة عنه لنا فان جهة مغيرة لذلك وذا الاستلزام اكثار الوجوه ثم
تقابليها الذات والمهية الا بالاضافة والاعتبار   فهنا اقول [illegible]
اقول الاستدلالات المتعلقة في هذا المبحث اي التعليقات او الوجه [illegible]
كونها متقدمة وكونها لازمة وكونها متضادة متعارضة وكون احدها [illegible]
والاخرى لازمة او متعارضة وكون احدها لازما والاخرى معارضا لكن [illegible]
المعاني مفردة او مركبة بسيطة بالاضافة متقدمة او كل صفة لا تكون لازمة
لموصوفها باعد اكثار اللازم فان اتصاف الموصوف لما يتوقف على حاجة خارج
اما بالقياس الى ملاحظة موصوفها فلا في مرتبة الامكان [illegible]
شيخ اركان الواحد الحقيقي واجب الوجوب [illegible] الى [illegible]
في علية وصدور معلوله الاول منه لم يكن هذه الاوصاف معارضة [illegible]
المهية لا يحصل التوجيه ان اقسام الصفة لازم على كل تقدير من المغايرة [illegible]
فان المراد بها الصورة العينية والشخص الخارجي [illegible]
الى الاجزاء العقلية وتارة بالتحليل الى المهية والوجود وتارة [illegible]
ملا اقسام كليات اقسام المهية فانه لا يصح الا الى الاجزاء العقلية
الا الشق الاول   لكن البعض يتوسط البعض في هذه المسئلة [illegible]
كل موجود واحد من جميع الجهات فان معلوله الاول لا يكون الا واحدا
المقدمات التي يبتني عليها كثير من البراهين الحكمية [illegible] في الالهيات

وذكر الحكماء ادعوا انها من الاوليات وبعضهم ادعى انها من الحدسيات
والجلية لا مجال لاقامة البرهان عليها وما ذكره الشيخ من حكاية الوجوب [illegible]
المحقق من حديث العلية فزعموا عليها ان هذا الاصل لو تم لدل على ان الواحد من
جميع الجهات لا يكون مصدرا لاثرين ولو بتوسط وذلك لانه لو كان له معلولان
احدهما معلوله الاول الصادر عنه بلا شرطية واسطة كالعقل الاول والثاني
بشرطية كالثاني في العقول هذه الذات المجردة [illegible] علة تامة للاول وعلة
للثاني بل علة [illegible] مفهوم العلة التامة غير مفهوم العلة الناقصة
او الفاعلية [illegible]
على تقابل المعتبر [illegible] ان هذا الاصل [illegible] ان الواحد من جميع
الجهات لا يكون علة تامة لشيء وناقصة لشيء او فاعلية له [illegible]
اتفاقا وعقلا [illegible] ذلك الواحد من جميع الجهات
بالذات [illegible] الاعتبارية [illegible] وبتوسط جهة اخرى
كذلك الى غير ذلك ثم يصدر عنه بتوسط تلك الجهات
آثار عينية متعددة ولا يلزم ذلك [illegible]
الحيثية الذاتية